

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٦٠٠٥

الأربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشانغ يسوي (الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد زيغولف
	إندونيسيا السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا السيد ريكاردو
	بلجيكا السيد لامينس
	بنما السيد سويسكم
	بور كينا فاسو السيد زونغو
	الجمهورية العربية الليبية السيد الدباشي
	جنوب أفريقيا السيد كراولي
	فرنسا السيدة جيليان
	فيت نام السيد بوي تي جيانغ
	كرواتيا السيدة كوزار
	كوستاريكا السيد وايسليدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد سالتونستال
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة لافين

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2008/622)

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل

الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2008/655)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A



التي لديها بيانات طويلة التكرم بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عندما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): ترحب أستراليا بتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن. ونقدر هذه المناقشة وكذلك الإحاطات الإعلامية التي قدمت هذا الصباح. وللتقرير أثر حاد بصفة خاصة، بالنظر إلى اتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في وقت سابق من العام، وقد اعترف هذا القرار بالبعد الأمني للعنف الجنسي حين يُستخدم هذا العنف كأسلوب من أساليب الحرب. وأؤكد من جديد تأييدنا القوي للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

وتقرير الأمين العام (S/2008/622) يدعو للتفكير. فمن الأمور التي ينبغي أن نحجل منها بوصفنا المجتمع العالمي أن ملايين النساء والأطفال ما زالوا يمثلون غالبية الخسائر في الأفراد في عمليات القتال، وأن استخدام العنف الجنسي يتزايد كسلاح قوي في الحرب وكعامل لزعزعة الاستقرار في المجتمعات التي تعاني من الصراع أو الخارجة من صراع، وأن إفلات مرتكبي العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس من العقاب مستمر.

غير أن التقرير فيه بعض ما يشجع. ففي أعقاب اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في عام ٢٠٠٠، أخذت ثقافة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تترسخ في المناطق التي يسودها السلام والأمن. وترحب أستراليا بالدور القيادي الذي تؤديه الأمم المتحدة والكيانات الأخرى في تعزيز الاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية الداخلية في هذا الشأن.

ونقدر بصفة خاصة العمل الذي تقوم به إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية في هذا المجال. وتدعم أستراليا جهودهما دعما كاملا، وقد خصصنا

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالتين من ممثلي الدائمك وتوغو يطلبان فيهما دعوتهما إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلا البلدين المذكورين آنفا المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وأود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ من الممثل الدائم لبوركينا فاسو، يطلب فيها توجيه الدعوة إلى السيدة ليلي راتسيفاندريهامانانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في النظر في البند وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة ليلي راتسيفاندريهامانانا، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أدعوة السيدة ليلي راتسيفاندريهامانانا إلى شغل المقعد المخصص لها في قاعة المجلس.

أود أن أذكر جميع المتكلمين، مثلما أوضحت في جلسة هذا الصباح، بأن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق بغية تمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. وأرجو من الوفود

المفاوضات. فلا يمكن استبعاد نصف السكان من عمليات السلام وبناء الدول في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع. وندعو منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والهيئات الإقليمية والمجتمع المدني إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تعميم المنظورات الجنسانية على جميع مستويات حفظ السلام وبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل غانا.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أثنى على الصين لعقد هذا المناقشة المفتوحة عن المرأة والسلام والأمن. ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2008/622). ونعرب أيضا عن امتناننا للمستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وللمسؤولين الآخرين الذين خاطبوا المجلس صباح اليوم.

لا تزال النساء والفتيات اللواتي لم يكد يكون لهن دور في خلق الصراع المسلح تقعن ضحايا لأشكال جسيمة من العنف والاعتداء الجنسي وتعانين أسوأ ألوان المشاق والتشريد خلال الحروب. وبالرغم من هذه الإساءات، تسهم النساء إسهاما قيما في الجهود الرامية إلى الوساطة والمصالحة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة بناء المؤسسات الوطنية. ونذكر أنه قد اضطلع ببعض الجهود الجديرة بالثناء في مجال السياسات ووضع المعايير والإصلاحات والتطوير المؤسسي. ولكننا لم نصل بعد إلى حالة يمكن فيها ضمان المساواة للمرأة وتمكينها.

ومن الأهداف الهامة التي يرمي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى تحقيقها تعميم المنظور الجنساني في جميع جوانب السلام والأمن. ويقتضي إعماله القيام بتدخلات مقصودة وهادفة ومستمرة، خاصة من جانب الدول

مؤخرا دعما إضافيا للمساعدة في اشتراك إدارة الشؤون السياسية مع المنظمات الإقليمية الأفريقية على منع نشوب الصراع.

وتعمل أستراليا أيضا في منطقة المحيط الهادئ مع أمانة متدى جزر المحيط الهادئ ومركز المحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز أعمال المنظمات الإقليمية بشأن منع الأزمات والتعافي، وتحليل الصراع، وتعزيز الأمن الإقليمي، وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية وتنفيذ السياسات والتدخلات المتعلقة بتنفيذ الحد من العنف. وتقدر أستراليا وتدعم أيضا الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية مثل الرابطة النسائية للمحيط الهادئ.

ويسلط تقرير الأمين العام الأضواء على الحوادث الصارخة للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس. وترحب أستراليا بالتدابير التي تتخذها بعض الدول الأعضاء لمنع هذا العنف والرد عليه. ومن العناصر الرئيسية في معالجة هذه الآفة تدريب القوات الأمنية والمسؤولين القضائيين على معالجة الشؤون الجنسانية، وإعداد التدابير الفعالة لحماية الناجين وإعادة تأهيلهم، وزيادة الوعي العام بشأن العنف الجنسي، وإزالة الوصم المتعلق به، ولكن لعل ما هو أهم من هذا كله ضرورة وضع نهاية لإفلات مرتكبيه من العقاب. كما أنه لا يمكننا كمجتمع عالمي الاستمرار في السماح بأن يخضع الضحايا لنظم قضائية لا تحفل باحتياجاتهم، ولا يمكننا أن نغض الطرف عن الحالات التي يجري فيها التغاضي عن التهريب المنهجي للناجين والانتقام منهم بواسطة مقترفيه. ونؤيد أيضا بقوة سياسة الأمين العام في عدم التسامح مطلقا في هذا الصدد.

وقد أوجزنا بياننا الموزع كما طلبتم يا سيدي الرئيس، ونوجه اهتمام الأعضاء إلى المسائل الأخرى التي يعالجها، ولا سيما تعميم المنظور الجنساني في جميع

والفتيات، وإنما تكفل أيضا تعزيز مشاركتهن الكاملة على قدم المساواة في عمليات السلام، بما في ذلك المفاوضات وصنع القرار.

وينبغي حشد المجتمع المدني وإشراكه فعليا في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لأن لأعضائه أدوارا هامة يقومون بها كدعاة ونشطاء ومنفذي برامج في بناء الإرادة السياسية الضرورية لإحداث تغيير فعلي. وينبغي إشراك آليات فعالة للرصد والمساءلة لضمان استدامة التغييرات الإيجابية في حالة ودور النساء في البلدان الداخلة في صراع والخارجة من صراعات.

ولا يمكن المبالغة في أهمية الدور الحاسم الذي تؤديه الدول الأعضاء في التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لأن الملكية الوطنية لزام الأمور شرط مسبق لنجاح أنشطة تعميم المنظور الجنساني على المدى الطويل. وتعزز الملكية الوطنية أيضا احتمالات تعبئة جماعات المجتمع المدني ودعمها، فضلا عن مضاعفتها التأثير الذي تحدثه المساعدة الدولية. ويجب أن نقبل المسؤولية عن ذلك القرار وعن كل ما يقتضيه منا. ومن السهل أن نطلب إلى الأمم المتحدة أن تتصرف، ولكننا كدول أعضاء ينبغي أن نسلم أيضا بما هو مطلوب منا لكفالة التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد إينر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب النمسا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل فرنسا في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، وترحب بتركيز هذه المناقشة المفتوحة على مشاركة المرأة.

ولا يقتصر إشراك النساء في عمليات السلام على تناول شواغلهم في مفاوضات السلام، بل يعزز أيضا

الأعضاء، بتعاون ودعم نشطين من الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة ذات الصلة.

ولإعداد استراتيجيات طويلة الأجل لزيادة مشاركة المرأة، ينبغي أن نركز قدرا كبيرا من الاهتمام على القضايا الأساسية التالية.

يتعين على الدول الأعضاء والأمم المتحدة أن تدرج أنشطة محددة الهدف مرتبطة بالمساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالسلام والأمن، وذلك، على سبيل المثال، بزيادة عدد النساء اللواتي ينظر في تعيينهن بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولا جدال بالفعل في أن نشر العسكريين وأفراد الشرطة الإناث يسهل عملية التواصل مع المرأة في المجتمعات المحلية.

وتشارك غانا في تسع من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وهي حاليا أكبر الجهات المساهمة بالنساء للعمليات العسكرية لحفظ السلام، حيث يبلغ إسهامها نسبة ١٢ في المائة تقريبا من مجموع عدد الجندييات الإناث. ونؤمن بالأثر المفيد للنساء العاملات في حفظ السلام بالبلدان الخارجة من صراعات، وسوف نسعى لذلك إلى نشر مزيد من الشرطيات والجندييات. ولكي نكفل تعريف أفراد حفظ السلام وتزويدهم بالموارد بشكل أفضل لكي يتصدوا للتحديات الخاصة التي تواجه المرأة في فترة ما بعد انتهاء الصراع، تبرز استراتيجيتنا الوطنية أيضا أهمية تدريب العاملين في حفظ السلام على مراعاة الجوانب الجنسانية قبل نشرهم.

وينبغي إقامة روابط بين الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة والجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وخاصة في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراعات. ويجب أن نكفل أيضا وضع الترتيبات المؤسسية الفعالة التي لن تضمن فقط حماية النساء

عمليات السلام، خاصة بالنسبة للمهام الحساسة، مثل العمليات التي تجري في أعقاب عنف جنسي أو عندما تتعلق بفحص مقاتلات سابقات. وهناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لجذب مزيد من النساء إلى عمليات حفظ السلام، حيث أنه، وفقا لتقرير للأمين العام في تموز/يوليه ٢٠٠٨، لا تمثل الإناث سوى نسبة ٢,٢ في المائة من العسكريين و ٧,٦ في المائة من الشرطة المدنية.

والنمسا ملتزمة بأهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأنشطتنا تقوم كلية على خطة عمل وطنية جرى إقرارها في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وتماشيا مع خطة العمل الوطنية النمساوية، فإن التقرير المرحلي الأول الذي اعتمد مؤخرا، ألقى الضوء على الانجازات الملموسة التي تحققت خلال العام الأول في ما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على المستوى الوطني، والإقليمي والدولي. وتسهم تلك العملية المستمرة للمراقبة والتقييم في تقوية التعاون بين الإدارات.

والتدريب هو أحد الجوانب المهمة. وفي عام ٢٠٠٨، نُظمت دورة تدريبية قبل النشر بشأن حقوق الإنسان، مع تركيز خاص على أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لكل الجنود النمساويين الذكور والإناث المشاركين في عملية عسكرية للاتحاد الأوروبي في جمهورية تشاد. وفي هذا الشهر، عقد مركز الدراسات النمساوي للسلام وتسوية النزاعات أولى دوراته التدريبية المتخصصة عن المرأة والصراع المسلح، والتي جمعت خبراء مشاركين في جهود الأمم المتحدة المختلفة والجهود الإقليمية لبناء السلام، أو يستعدون لذلك.

وينبغي استغلال الذكرى السنوية العاشرة لصدور القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لتحديد الأولويات المستقبلية. وقد اقترحت وزيرة الخارجية النمساوية أورسولا بلازينيك في مناسبات عديدة خلال العام الماضي، ومؤخرا في بيانها أثناء

وضعهن في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع التالية. وبذلك تصبح النساء في مركز أقوى في الجهود الوطنية المبذولة للتعافي بعد انتهاء الصراعات. غير أن الأرقام عن مشاركة المرأة في مفاوضات السلام في الأعوام الأخيرة تدل على وجوب أن نزيد جهودنا كثيرا في هذا المجال.

وفي ضوء التوصيات التي قدمتها شبكة تمكين المرأة في العام الماضي، نجد من الأمور المطمئنة تعيينات الأمين العام المتزايدة للنساء كممثلات خاصات وفي المناصب القيادية بالأمانة العامة. ونرجو أن نجرى مزيدا من تعيينات الإناث في المستقبل القريب. وفي الوقت ذاته، تود النمسا أن تحث الممثلين والمبعوثين الخاصين على الاستفادة الكاملة من إمكانيات المرأة في عمليات السلام وحل الصراع.

ونشجع المبعوثين والممثلين الخاصين للأمم المتحدة، فضلا عن بعثات مجلس الأمن، فيما يجرون من اتصالات مع السلطات المحلية، على تأكيد أهمية تعميم المنظور الجنساني وعلى ممارسة الضغط من أجل إشراك المرأة الفعلي في عمليات السلام والمصالحة.

ونشجع كذلك عمليات حفظ السلام على عقد اجتماعات دورية مع ممثلات عن المرأة لتقييم قضايا محددة تتعلق بأوضاعها. وقد جرى بنجاح إدماج الأهداف الرئيسية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في قائمة مرجعية للمساائل الجنسانية لعمليات الاتحاد الأوروبي لحفظ السلام، وضعت أثناء رئاسة النمسا للاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٦، في إطار تخطيط محكم. ويمكن استخدام عناصر كثيرة من قائمة الاتحاد الأوروبي المرجعية للمساائل الجنسانية كنموذج لبعثات السلام في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ومن المعروف على نطاق واسع أيضا أن الموظفين يضطلعون بدور متميز ولهن تأثير تشغيلي إيجابي في عمليات حفظ السلام. وينطبق ذلك بالنسبة لجميع جوانب ولاية

ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أكد مجلس الأمن مرارا على أهمية المشاركة المتكافئة والكاملة للمرأة في الجهود المبذولة لتعزيز السلام. ورغم ذلك، استبعدت المرأة في أحيان كثيرة من عملية السلام لانعدام الإرادة السياسية من جانب المجتمع والنماذج النمطية التقليدية في ما يتعلق بالأدوار الجنسانية. والعنف القائم على أساس نوع الجنس والتمييز ضد النساء والفتيات خلال الصراع كثيرا ما يعوق تمثيلهن الرسمي في محادثات السلام وفي إعادة بناء المجتمع. ومن هنا، فإن التحدي المائل أمامنا هو كيفية استغلال الإطار السياسي المحدد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لتحقيق تقدم ملموس في حياة المرأة على أرض الواقع. وتقرير الأمين العام (S/2008/622) يقدم لنا استعراضا للتقدم المحرز، والممارسات الجيدة والتحديات القائمة.

وبداية، وبوصفنا أحد مقدمي القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، نرحب باتخاذ ذلك القرار في حزيران/يونيه من هذا العام. ويعترف القرار بالعنف الجنسي بوصفه مشكلة أمنية ويدعو المجتمع الدول إلى اتخاذ خطوات ملموسة لمواجهة العنف الجنسي الواسع النطاق ضد المرأة في حالات الصراع المسلح. وإنهاء الإفلات من العقاب وتوفير الحماية القانونية الضرورية والإنصاف للناجين سيعزز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجدوننا الأمل في أن حملة الأمين العام لإنهاء العنف ضد المرأة وبرنامج العمل المشترك بين الوكالات لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع ستعزز الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا، يسعدنا أن المرأة أصبحت الآن ممثلة بدرجة أكبر في عمليات حفظ السلام، مع وجود مستشارات ومنسقات للمسائل الجنسانية يعملن كل الوقت. إن ذلك يسر إدماج المنظور الجنساني في المؤسسات الوطنية والحكم الرشيد، ومشاركة النساء والفتيات المحليات في العمليات الوطنية لصنع القرارات والانتخابات، وتحسين رفع التقارير

المناقشة العامة للجمعية العامة، أن تجري الأمم المتحدة استعراضا عشريا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، على أن يُتوج بعقد مؤتمر استعراضي في عام ٢٠١٠. ولقيت مبادراتها تأييدا كبيرا بالفعل، وبصفة خاصة من القيادات النسائية التي دعت، في أعقاب اجتماع في بروكسل استضافته المفوضة بينتا فيريرو - فالدنر في آذار/مارس ٢٠٠٨، الأمين العام بان كي - مون إلى عقد اجتماع على المستوى الوزاري في عام ٢٠١٠ لاستعراض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ولتنشيط الالتزامات بمعالجة القضايا المعلقة. والنساء مستعدة للعمل مع الأمين العام وكل البلدان المهتمة وأصحاب المصلحة لاستخدام الذكرى السنوية العاشرة لتحديد الثغرات والتحديات وتعزيز التزامات كل الدول، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها والمنظمات الإقليمية لتنفيذ تعهدات القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بفعالية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن

لممثل اليابان.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن

أعرب عن تقديري لوفد الصين على تنظيم هذا النقاش المهم بشأن المرأة والسلام والأمن. وأود أيضا أن أشكر المتكلمين الضيوف على عرض خبراتهم هذا الصباح.

إن المرأة تستطيع، بل وينبغي لها، أن تضطلع بدور مهم في عملية منع نشوب الصراع، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام. والمرأة صاحبة مصلحة رئيسية في كل مرحلة من تلك المراحل. إن المرأة، والأطفال، هم الأكثر تعرضا للخطر ويتأثرون في معظم الأحيان بشدة خلال الصراعات وانعدام الاستقرار. ويجب أن تنعكس رؤاهم المختلفة عن رؤى الرجال واحتياجاتهم الخاصة بشكل أفضل في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وإعادة المصالحة بشكل دائم وإلى إعادة بناء المجتمع.

والنازحات والمرأة في المجتمعات المحلية من خلال التنظيم المشترك للأنشطة الاقتصادية من أجل المصالحة والتعايش السلمي للنساء من مختلف المجموعات العرقية.

إن هذه الأمثلة مصدر إلهام للمرأة التي تكافح من أجل البقاء كل يوم. وإني واثق أن هناك نماذج نجاحات كثيرة ماثلة في أنحاء العالم. وأتقدم باقتراح بأن تعد الأمانة العامة قائمة بالممارسات الجيدة في ما يتعلق بمشاركة المرأة في عمليات المصالحة وبناء السلام والنظر في إعداد دليل لاستخدامه في برنامج تدريبي لخبراء حفظ السلام وبناء السلام. وسيكون ذلك مفيدا أيضا للمشاركين على الأرض.

وفي الختام، يحدو اليابان وطيد الأمل في أن يسهم نقاش اليوم في تعميق فهم هذه القضية المهمة والحيوية وفي التأكيد من جديد على التزامنا بأهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطى الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفد المكسيك الإعراب عن امتنانه لكم، سيدي الرئيس، على عقد ما أصبح الآن نقاشا تقليديا مفتوحا بشأن المرأة والسلام والأمن. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقديم تقريره الأخير (S/2008/622).

إن المساواة بين الجنسين ومنع العنف ضد النساء والفتيات ومعاقبة مرتكبيه والقضاء عليه من سياسات الدولة في المكسيك. وهي أيضا عناصر رئيسية في السياسة الخارجية لبلدي في مجال تعزيز السلم والأمن الدوليين. إن تقرير الأمين العام يعكس الأهمية المتزايدة للموضوع ويؤكد على الحاجة لإحراز تقدم في تحسين حقوق الإنسان للمرأة.

ومن الواضح أن بعض التقدم تحقق منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لكننا، يجب أن نقر مرة أخرى،

عن العنف ضد المرأة وتحسين حصول الضحايا على الخدمات مثل الرعاية الطبية والنفسية. ويحدونا الأمل في أن يبدل الأمين العام المزيد من الجهود لتعيين المزيد من النساء كممثلات خاصات ومبعوثات خاصات. ولا تزال كفالة التدريب لأفراد حفظ السلام في مجال الوعي الجنساني مهمة بالنسبة للجهود الرامية إلى جعل سياسة عدم التسامح مطلقا فعالة.

وعلى الرغم من أن بعض التطورات الإيجابية تشجعنا، لا يسعنا إلا أن نشير إلى أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله. ولكي نلبي احتياجات النساء والفتيات اللائي تضررن بضغوط الصراع، يجب أن نتبع نهجا شاملا إزاء المشكلة. ويجب اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لحمايةهن من التهديدات لأمنهن، ولكن اتخاذ تدابير أقوى لتمكينهن من ضروري، بنفس الدرجة، بغية تلبية احتياجاتهن. وبالطبع، من المهم إصلاح القطاع الأمني والقضائي وبسط سيادة القانون. لكن ذلك ينبغي أن يصاحبه توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية - مثل التعليم، والتدريب، والائتمانات الصغيرة والحصول على حق ملكية الأراضي والعقارات - لتقوية القدرة الاقتصادية للمرأة. وما نحتاج إليه هو نهج الأمن البشري الذي عززناه على مر السنوات، وجوهره حماية أرواح الناس وكرامتهم من التهديدات الخطيرة وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم كاملة على حد سواء.

وينبغي النظر إلى المرأة بوصفها أكثر من مجرد ناج من الصراع. إنها تستطيع الاضطلاع بدور رئيسي في تعزيز عمليات المصالحة وبناء السلام. لقد قدمنا الدعم من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري إلى عدد من البلدان، منها الصومال وأفغانستان، في إطار الجهود الرامية إلى إشراك المرأة في المصالحة وإقامة سلام دائم. وعلى سبيل المثال، في بوروندي، تدعم اليابان مشروعنا من خلال الصندوق يهدف إلى تقوية القدرة الاقتصادية للعائدات،

الصراع المسلح، بما في ذلك خلال مرحلة بناء السلام. ونحن نوافق الأمين العام على أن العنف الجنسي مشكلة أمنية تتطلب استجابة منتظمة تتناسب مع نطاقها وحجمها.

ومن الضروري اتخاذ تدابير فعّالة لمنع أعمال العنف الجنسي الواسعة النطاق أو المنتظمة والرد عليها بغية المساهمة في السلم والأمن الدوليين، فضلا عن تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ سياسة عدم التسامح المطلق مع الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عملا بالقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

إن اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كان نتيجة الإرادة السياسية لأعضاء المجلس لتوفير الحماية للملايين النساء اللاتي تأثرن بالصراعات المسلحة. والمطلوب وجود استعداد دائم وقوي لترجمة ذلك الالتزام إلى إجراءات ملموسة.

وفي هذا السياق، تدعم المكسيك موقف الأمين العام حيال مسألة استخدام مجلس الأمن لصيغة آريا أو ترتيبات مماثلة لإجراء مشاورات غير رسمية مع الجماعات النسائية والمنظمات غير الحكومية بشأن فرادى حالات الصراع. فإن ذلك سيمكن دون شك من إحراز تقدم في تطبيق الحلول الإيجابية للحالات المحددة التي تستحق اهتمام المجتمع الدولي ومعالجة تلك الحلول وتعزيزها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطى الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد نورماندان (كندا) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن حكومة كندا، أود أن أشكر الرئاسة الصينية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة.

في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المعني بالمرأة والسلام والأمن، دعا مجلس الأمن إلى مشاركة المرأة وانخراطها في كل جهود منع نشوب الصراعات وتسويتها وبناء السلام

كما لاحظ الأمين العام بوضوح، بوجود فجوة بين الأطر المعيارية الناشئة عن اتخاذ القرار وتنفيذه الفعّال. ولذلك ترحب المكسيك بمجموعة التدابير التي اقترحتها الأمين العام من أجل تسريع التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبصفة خاصة ما يتعلق بضمان إدراج احتياجات المرأة وشواغلها في استراتيجيات منع الصراعات وتدابير الإنذار المبكر.

إن المرأة ليست طرفا سلبيا في الحالات المعقدة أو حالات الطوارئ فهي معرضة بشكل خاص للتهميش والفقر وما يصاحبهما من عنف نفسي وجسدي. وفي هذا السياق، ترحب المكسيك باقتراح الأمين العام تقوية قدرة مجلس الأمن على القضاء على العنف الجنسي من خلال إرسال بعثات لتقييم الحالات التي وقع فيها عنف جنسي أو شجّع استخدامه كأسلوب من أساليب الحرب أو كجزء من حملة واسعة النطاق أو منهجية ضد المدنيين. ونحن نرى من المناسب أيضا أن ينظر المجلس في تنفيذ التوصية بتعزيز إجراءات منع العنف الجنسي والقضاء عليه، بما في ذلك من خلال استجابات تنفيذية وتكتيكية أكثر انتظاما بواسطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبرامج المساعدة الإنسانية.

نحن نوافق الأمين العام على أنه ينبغي للمجلس أن يؤكد من جديد على أن أطراف الصراع المسلح مسؤولة عن حماية المرأة ومنع العنف الجنسي والقضاء عليه. ونؤكد من جديد على الحاجة إلى توعية وتدريب العسكريين في الدول الأعضاء وأفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمساعدة الإنسانية بشأن أهمية حقوق الإنسان مع وجود عنصر عن مراعاة نوع الجنس.

وتود المكسيك أن تعرب عن قلقها إزاء العدد المتزايد من حالات الانتهاك الجنسي المرتكبة ضد المرأة أثناء

تبدل جهدها في مجال التعيين لزيادة تمثيل ضابطات الشرطة في البعثات، آخذة بالاعتبار الأثر الذي يمكن أن يحدثه ذلك على النظرة إلى دور المرأة في البلد المضيف. وتستلهم كندا أفضل الممارسات، مثل وحدة الشرطة الهندية المشكّلة، أول وحدة نسائية بالكامل تابعة للأمم المتحدة التي جرى نشرها في ليبيريا. لقد تمكنت من رؤية عملهن بنفسي على الأرض.

وفي مثال آخر على التدابير التي يمكننا بصفتنا الدول الأعضاء اتخاذها، عينت كندا مستشارا معنيا بشؤون المرأة في وزارة الداخلية بأفغانستان للمساعدة في وضع سياسات وبرامج تهدف إلى زيادة تمثيل المرأة في الشرطة الوطنية الأفغانية. وسيساعد ذلك عمليات الشرطة على الوفاء بدورها لتوفير الحماية.

وباتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في حزيران/يونيه، أدرك مجلس الأمن العلاقة المهمة بين العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب وصورون السلام والأمن الدوليين، فضلا عن الأهمية الجوهرية لمشاركة المرأة في كل العمليات المرتبطة بوضع نهاية للعنف الجنسي في الصراعات. وفي هذا السياق، يسعد كندا أن تكون داعما للدورات التدريبية لمركز بيرسون لحفظ السلام بشأن التدخل في حالات العنف الجنسي والقائم على أساس النوع، ومنعه والتحقيق فيه، التي تقدم لـ ٦٠ من الإناث والذكور من أفراد الشرطة الأفريقية المنتشرة حاليا ضمن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وتناشد كندا مجلس الأمن التعرف على كل حالات العنف الجنسي في البلدان المدرجة في جدول أعماله والإبلاغ عنها والاستجابة لها بشكل منهجي وشامل. وتبين الأدلة أن جزءا من ذلك الرد يجب أن يكون دعم مشاركة المرأة في عملية السلام. ورغم تلك الجهود وأخرى غيرها كثيرة، ظل التقدم المحرز بطيئا ولا يُعول عليه. ويبيّن بحث جديد أجراه

الدائم. وبعد ثمانية أعوام، بدأنا فقط في الاستجابة إلى تلك الدعوة.

لقد اتخذت الأمم المتحدة ودولها الأعضاء تدابير مهمة لزيادة تمثيل ومشاركة المرأة. ولدينا هنا الآن كم كبير من الاستنتاجات التي خلصت إليها الأبحاث والكثير من أفضل الممارسات المعروفة على نطاق واسع. وعلى سبيل المثال، عندما يُحكم في قضايا العنف الجنسي من البداية، يصبح الإفلات من العقاب على جرائم تستهدف المرأة عقبة أقل شأنًا أمام انخراط المرأة في بناء السلام. وعلاوة على ذلك، عندما تُشرك المرأة في محادثات السلام، يجري التفاوض من أجل التوصل إلى سلام أكثر شمولًا واستدامة.

إننا نعلم المطلوب، ألا وهو زيادة كبيرة في تمثيل المرأة على كل مستويات صنع القرار بوصفها مفاوضا، ووسيطا، وضابطا في الشرطة، وجنديا، ومراقبا عسكريا وممثلا خاصا للأمين العام. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على أنه لا توجد حاليا سوى امرأة واحدة بين الممثلين الخاصين للأمين العام. ولا توجد أي امرأة بين المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة.

وقد نوه الأمين العام في آخر تقاريره بالعمل الممتاز الذي قام به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتشجيع مشاركة المرأة في محادثات السلام، وبصفة خاصة في كولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيبال، والصومال والسودان. وفي هذا الخصوص، أود أن أشير إلى أن كندا قدمت، في السودان، المساعدة الفنية لجهود تكامل حقوق المرأة وشواغل المساواة وتعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام في دارفور.

وأود أن ألقى الضوء على حقيقة أن ٧,٤ في المائة من أفراد شرطة الأمم المتحدة في عمليات السلام، و ١٠ في المائة من الذين نشرتهم كندا، من النساء. إن كندا

ويشرفني أن أتكلّم اليوم بالنيابة عن شبكة الأمن البشري، وهي مجموعة بلدان من مناطق مختلفة تضم الأردن وأيرلندا وتايلند وسلوفينيا وسويسرا وكندا وكوستاريكا ومالي والنرويج والنمسا واليونان، وجنوب أفريقيا بصفة مراقب.

وبعد مضي ثماني سنوات على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نرحب ترحيباً حاراً باتخاذ المجلس في وقت مبكر من هذا العام للقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الذي يسعد بعض أعضاء شبكة الأمن البشري أنهم شاركوا في تقديمه. إن الفظائع التي يسببها العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما الاغتصاب والأشكال الأخرى للإيذاء الجنسي قد عرضت مراراً على مجلس الأمن. إنها تتطلب استجابة عاجلة وفعالة من المجتمع الدولي. وإدراكاً لذلك، اختارت أيرلندا أن تركز على العنف القائم على نوع الجنس ليكون الموضوع الأساسي خلال رئاستنا لشبكة الأمن البشري، وهو منصب سنشغله حتى نهاية أيار/مايو ٢٠٠٩.

إن القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) يستند إلى الأسس التي أرساها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تركيزه على مسؤوليتنا الجماعية عن العمل على مكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح. وكرر مجلس الأمن قلقه البالغ إزاء أعمال العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح: "إن هذه الأعمال ما زالت تُرتكب بل وأضحت في بعض الأحيان ترتكب بشكل منظم وواسع النطاق، بحيث تبلغ مستويات مريعة من القسوة" (القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الفقرة التاسعة من الديباجة).

وإدراكاً للحاجة المستمرة والمُلحّة إلى التنفيذ التام والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المفيد عن هذا الموضوع. والتقرير (S/2008/622) مشجع لأنه يسجل تقدماً كبيراً نحو تنفيذ القرار

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أنه في الحالات القليلة التي تتوفر عنها معلومات بهذا الشأن، بلغ متوسط نسبة مشاركة المرأة في محادثات السلام ٧ في المائة تقريباً في السنوات الأخيرة.

ومن الواضح أن النهج المخصص لا يحقق الأثر المرجو. وتتطلب زيادة مشاركة النساء التزاماً طويل الأمد للتطبيق المنهجي للإجراءات المعروفة بأن لها أثراً إيجابياً ومستداماً. ويتطلب ذلك إدراج النساء منهجياً في كل عمليات السلام. بما في ذلك محادثات السلام. وينبغي أن تكون تلك ممارسة معتادة. ونعرف أيضاً أن المستشارين في الشؤون الجنسانية يمكن أن يوفروا توجيهاً تقنياً قيماً لموظفي الأمم المتحدة. ويتعين على كل بعثة من بعثات الأمم المتحدة أن يكون معها مستشار متفرغ في الشؤون الجنسانية. ومرة أخرى، والآن ينبغي أن يكون ذلك ممارسة معتادة.

وفي الختام، فإن كندا على اقتناع بأن نهجاً دائماً ومنتظماً سيمكننا من تحقيق هدفنا المشترك. فمشاركة المرأة بصورة تامة ومتساوية ومفيدة لا يتوقف عليها السلام الدائم فحسب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطى الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد كافانغ (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): تود أيرلندا أن ترحب بهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن. وأود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، ولجمهورية الصين الشعبية لتنظيم هذه المناقشة العامة وتيسير مناقشة استجابة المجتمع الدولي إزاء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد ساعدت الورقة المفاهيمية (S/2008/655) التي قدمتها رئاسة المجلس الدول مساعدة قيّمة في الإعداد لمناقشة اليوم.

إن استمرار انتشار العنف القائم على الجنس في الصراعات يثير قلقاً بالغاً لدى شبكة الأمن البشري. إنه انتهاك خطير لجميع المعايير والسلوك المعترف بها ويشكل تحدياً لبشريتنا المشتركة. ونرى أن على المجتمع الدولي أن يعمل وفقاً للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، للقضاء على حالات الانتهاكات تلك ولضمان وصول الضحايا بصورة تامة ومجدية إلى العدالة ومكافحة إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب.

ونود أن نُذكر بأن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يعرف بصورة محددة الاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف الجنسي بأنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتحت شبكة الأمن البشري مجلس الأمن على العمل مع الأطراف الأخرى ذات الصلة لضمان المحاكمة على هذه الجرائم والقضاء على الإفلات من العقاب لمرتكبيها.

وفي إطار نهج شامل للبحث عن السلام والعدالة الحقيقيين والمصالحة الوطنية على نحو مستدام، نركز على ضرورة استثناء جرائم العنف الجنسي من قوانين العفو العام في إطار عمليات تسوية الصراعات.

إن النساء ناشطات ويؤدين أدواراً فعالة إلى حد كبير في عمليات السلام غير الرسمية. ويكمن التحدي في ضمان مشاركتهن في عمليات رسمية حيث يتم التفاوض على إبرام اتفاقات السلام. وأعضاء شبكة الأمن البشري ملتزمون بدعم خطوات مفيدة للنهوض بدور المرأة وتعزيزه في عمليات السلام ودمج المساواة الجنسانية بصورة أكثر فعالية في هذا الإطار. ومن شأن هذه التدابير أن تعزز مشروعية عمليات صنع القرار التي تعد حيوية للغاية لإرساء أسس دائمة للسلام والازدهار.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قد نبغ من إدراك تام لأثر الحرب الخاص على النساء وأن هذا الأثر الشنيع يتطلب

١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبالرغم من ذلك، فهو يسلط الضوء أيضاً على حجم ما تبقى من عمل لا بد من القيام به في هذا المجال. ويركز على ضرورة مضاعفة المجتمع الدولي جهوده لكي يعزز تنفيذ ذلك القرار بصورة تامة ومفيدة. كما يتطلب اتخاذ إجراءات لضمان وضع خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كما ركزت سلوفينيا على ذلك من قبل بالنيابة عن شبكة الأمن البشري، في بيان أمام مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

إن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كما ترى أيرلندا، ليس مسألة تخص مجلس الأمن أو في الواقع منظومة الأمم المتحدة وحدها. بل يتعين على جميع الدول الأعضاء تحمل المسؤولية عن تنفيذ القرار من خلال أنشطتها الوطنية. ويعتبر تطوير خطط عمل وطنية وسيلة رئيسية يمكن من خلالها أن تلزم الدول الأعضاء نفسها بتنفيذ هذه المسؤولية. وعن طريق هذه العملية فحسب يمكن للدول أن تقيّم الأنشطة التي نُفذت في هذا المجال وأن تلزم نفسها بمعالجة المسائل التي جرى تحديدها.

وبصفتها الوطنية، تقوم أيرلندا حالياً، من جانبها، بوضع خطة عمل وطنية خاصة بها ونعتزم أن يسترشد في هذه العملية بتجارب الرجال والنساء في بلدان خارجة من الصراع. ولتحقيق ذلك، نأمل بالعمل في شراكة مع ليبيريا وتيمور - ليشتي في عملية للاستفادة المتبادلة. وبينما ندرك ضرورة وجود نهج متنوعة في الأطر المختلفة، نأمل في أن يؤدي هذا التعاون إلى جهد متضافر في جميع البلدان الثلاثة - ليبيريا وتيمور - ليشتي وأيرلندا - لتحقيق تغيير فعلي ومباشر ومفيد للنساء اللواتي عانين من الصراع ويمكن بل ينبغي لهن أن يكونوا من أصحاب المصلحة في بناء الدولة وبناء السلام.

ينبغي لإعادة تنظيم الأدوار والمواقف الجنسانية أن تكون جزءاً لا يتجزأ من نهجنا، حيال تحدي إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب. كما ينبغي تنفيذ الالتزام الدولي بإشراك المرأة في محادثات السلام، بإعداد مبادئ توجيهية محددة لتمكين مشاركتها، بوصفها جزءاً من وفود المفاوضين، وفي أدوار خبيرة ومراقبة.

إن إشراك المرأة بأعداد أكبر في مبادرات السلام، لا يمكنه وحده أن يضمن المشاركة المتساوية أو نوعية تلك المشاركة. فينبغي لمفاوضات السلام أن تضم فئات مستتيرة متنوعة من النساء، بمن فيهن أولئك المتضررات بالصراعات مباشرة، اللواتي لديهن الخبرة للمساهمة، وباستطاعتهم إحداث أثر بمشاركتهم. وفيما تتيح الدول مجالاً سياسياً أوسع للمرأة، فإن عليها أن تضمن أيضاً أنه يمكن للمرأة أن تعمل في ذلك المجال بحكم جدارتها. ولبلوغ تلك الغاية، يجب على الدول أن تستثمر في بناء القدرات، لتأكيد دور المرأة الكامل في حل الصراعات.

ولا بد من الجهود المتضافرة للبحث والتحليل وتبادل المعرفة بشأن وضع المرأة والفتاة في حالات الصراع، لتنوير أنشطة السياسات العامة والبرامج الفعالة. وينبغي استحداث نظام رصد قائم على معايير غير تمييزية، ليعكس التقدم الحقيقي المحرز، ويحدد الثغرات في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد يكون من المفيد في هذا الصدد، وجود فريق عامل معني بالمرأة والسلام والأمن. واستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائط الإعلامية، يمكن أن يرفع مستوى الوعي العام، ويدعم قوى المرأة في توطيد السلام والأمن حول العالم.

ينبغي للمجلس أن يسعى إلى علاقات عمل أقوى وأكثر منهجية مع المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات النسائية، من خلال اجتماعات صيغة آريا، أو أية

اهتماماً وعملاً خاصين من جانب المجتمع الدولي. وكما تم التركيز عليه بشكل منتظم في عدد من التقارير المتواترة التي قدمت إلى هذا المجلس وفي وسائط الإعلام، فهناك حاجة إلى الاستمرار في هذا الاتجاه. ويتطلب الأمر عملاً متزايداً وحازماً وذا صلة للتخفيف من آثار الحرب على النساء وإزالة تلك الآثار. ولضمان النجاح، يتعين لهذه العملية أن تيسر الدور الريادي للمرأة الذي يمكن أن تقوم به في تسوية الصراعات وبناء السلام دون التنصل من المسؤولية المشتركة عن النتائج التي تقع على عاتقنا جميعاً، بغض النظر عن نوع الجنس.

ختاماً، وفي هذا الإطار، وبالنيابة عن شبكة الأمن البشري ونيابة عن أيرلندا بصفتنا الوطنية، أود أن أشيد بالمجلس لاهتمامه المستمر بهذه المهمة العاجلة والهامة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد سوركار (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. إن الورقة المفاهيمية التي قدمتموها (S/2008/655) كانت مفيدة جداً لنا، وأعتقد أنها مفيدة لوفود عديدة أخرى.

لقد جرى تجاهل إسهامات المرأة في السلام، والاستخفاف بها لوقت طويل. إنها تحبو في الخلفية حين تبدأ مفاوضات السلام الرسمية. فتلك المفاوضات توصف بأنها مجالات ذكورية، وتعتبر أقرب إلى واقع الرجل منها إلى واقع المرأة. لكن السلام أكبر بكثير من إنهاء الصراع المباشر، الذي يخوضه الرجال غالباً. وهذا النقص يؤدي إلى صياغة سياسات وبرامج ضيقة، لا تعالج فيها شواغل المرأة بشكل كاف. لذا، من المهم تقدير الطريقة المعقدة التي يتفاعل بها البعد الجنساني مع حل الصراعات.

وتدعم بنغلاديش دوراً أكبر للمرأة في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. وبوصف بلدي أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإنه يعي دائماً مسؤوليتنا عن إدماج البعد الجنساني، ولا سيما العناصر الأساسية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في تدريب حفظة السلام قبل النشر. وفي الأيام المقبلة، من المقرر أن يرتفع عدد النساء القادرات من بنغلاديش في قوات حفظ السلام، لضمان التوازن الجنساني في حصتنا من النشر.

وينبغي للجنة بناء السلام أن تنفذ، القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في حل الصراعات، وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد حالات الصراع، تنفيذاً كاملاً. وبوصفنا عضواً في لجنة بناء السلام، فإننا نبقي متحسين لإدماج منظورات جنسانية في صياغة استراتيجيات بناء سلام متكاملة.

منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، شهد العالم اهتماماً عالمياً شديداً مكرساً لتعزيز دور المرأة في السلام والأمن. ومع ذلك، فإن التحديات لا تزال تفوق الإنجازات. وما زالت المرأة تعاني في جميع حالات الصراع وما بعد الصراع. وعدم القدرة على معالجة شواغلها في عمليات السلام الرسمية، جعل السلام والتنمية غير مستدامين. ولا بد للمجتمع الدولي من حشد كل إرادته السياسية لرفع مستوى الشعور بالإلحاح والإدراك بين جميع أصحاب المصلحة، لتهيئة جو تكون فيه نساء العالم بمنأى عن عواقب الحروب والصراعات.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطى الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد موريه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود، أولاً، أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة

تدابير مماثلة على جميع المستويات. ولا بد لخطط العمل والمبادرات الوطنية أن توجّه الجنسانية نحو السلام والأمن، لا أن تكتفي بمجرد ملء الحصص على أساس نوع الجنس. وينبغي لتلك الجهود الوطنية أن تخضع لمراجعة جنسانية. وفيما تجري صياغة الخطط الوطنية، ينبغي بذل الجهود لإدماج النساء صاحبات المصلحة المباشرة في عملية السلام. ولكن للحصول على الأثر المرغوب فيه ميدانياً، ينبغي أن تواصل الحكومات الوطنية عملها بتعاون دولي متزايد. كما ينبغي تزويد آلية الأمم المتحدة الجنسانية بموارد كافية لتكملة الجهود الوطنية.

ولدى عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد إمكانية ضخمة لمعالجة مسائل أمن المرأة ورفاهها في حالات الصراع وما بعده. وعلى البلدان المساهمة بقوات وشرطة أن تواصل زيادة أعداد أفرادها العسكريين والمدنيين من الإناث. كما ينبغي لها أن تفي بالتزاماتها لضمان استكمال التدريب قبل نشر أفرادها العسكريين والمدنيين، بتدريب محدد للبعثات، وتعريف أفرادها بالمجتمعات المحلية، وبالديناميات الجنسانية المحلية. وينبغي للتدريب قبل النشر أن يشمل أيضاً التعريف بتحوّل المنحى في حماية المدنيين، الذي يعتبر معالجة العنف الجنسي عاملاً أساسياً في تحقيق أهداف البعثة. وينبغي لعمليات النشر أن تشمل، بشكل روتيني، موظفين ذوي خبرة في المسائل الجنسانية، وفي معالجة العنف الجنسي، يمكنهم تنوير القائمين على تخطيط الانتشار والتزويد بالموارد.

والالتزام المعزز بإدماج المنظور الجنساني ضروري أيضاً لتحويل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام إلى هيئة تسهم بنشاط في جهود أوسع لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إننا نرحب باتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ونعتقد أنه سييسر مساعي الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناءه.

لعمليات السلام، فضلا عن تشجيع ترشيحها لمناصب أعلى في إطار الأمم المتحدة. ونأمل لجميع البلدان المساهمة أن تنجح في أن تزيد وجود المرأة وأثرها في الميدان، بشكل ملحوظ.

أخيرا، فإن مجلس الأمن لديه السلطة لإدماج المسائل الجنسانية بصورة أكثر منهجية، في ولاياته. ومن الممكن أن نغتنم الفرصة بتواتر أكبر لا للاستماع إلى الخبراء من كلا الجنسين فحسب، على سبيل المثال المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بل أيضا للاستماع إلى أشخاص آخرين في إطار اجتماعات صيغة آريا. وعلاوة على ذلك، نأمل أن تتوج المداولات بشأن إنشاء آلية فعالة لتنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بالنجاح.

كما يكشف تقرير الأمين العام عن بعض الحقائق المذهلة. ففي بعض الصراعات، تغتصب ثلاث من بين كل أربع من النساء، ولا يدان مطلقا مرتكبو تلك الجرائم، فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة للغاية. وتُعد هذه الجرائم من أفدح الاعتداءات على السلامة البدنية للفرد، ويمكن أن تشكل جريمة إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب. ولا بد من مثول مرتكبي تلك الجرائم أمام العدالة. فهذه الجرائم تدمر النسيج الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمعات وتمنع المرأة من المشاركة على نحو أكبر في عمليات السلام. وعلاوة على ذلك، تشكل تلك الجرائم عقبة كأداء أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتُعد تلك الصلة عنصرا أساسيا في إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية.

إننا مسؤولون جميعا عن منع وقوع هذه الجرائم غير المقبولة وعن مكافحة الإفلات من العقاب. وتضطلع المحاكم الجنائية الدولية، وبخاصة المحكمة الجنائية الدولية، بدور

المفتوحة، وأن أشكر جميع الذين قدموا إحاطات إعلامية هذا الصباح.

في أعقاب التقدم البارز الذي أحرز في حزيران/يونيه الماضي، باعتماد القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، تؤكد مناقشتنا الحالية خطوة أساسية أخرى - تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتقرير الأمين العام يقدم توصيات قيّمة لجميع الأطراف بشأن زيادة إشراك المرأة في جميع مراحل عمليات السلام. وبلدي ملتزم بمتابعة تلك التوصيات ومستعد للمساهمة.

أولا، إن المرأة في الميدان هي عنصر التغيير. وسويسرا قلقة لأن المرأة لا تزال غير ممثلة بشكل كاف في الهياكل الرسمية لعمليات السلام. وحتى نزيد مشاركتها على طاولة المفاوضات، علينا أن نجعل مبادراتها مرئية. وقد دعم بلدي الأنشطة الهادفة إلى تحقيق تلك المشاركة، مثل اللجنة الدولية للمرأة من أجل سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أو المشاريع من خلال برامج توطيد السلام في كولومبيا، أو نيبال أو بوروندي مثلا، وسيواصل دعمها.

والأمم المتحدة تقوم بدور أساسي في زيادة إشراك المرأة. وهذا ما يجعلنا نؤيد تعزيز القدرات الجنسانية في إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، بتقديم الموظفين والمنهجين. ولهذا السبب نفسه، ندعم الجهود لتحسين تعميم المساواة الجنسانية في الأنشطة الإنسانية. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر المثال المحدد المتمثل في مشروع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

إن خطة العمل الوطني السويسرية ١٣٢٥، التي اعتُمدت منذ سنة ونصف السنة، وثيقة مرجعية لتعبئة الموارد البشرية والمالية. وبفضل هذه الأداة، أصبحنا قادرين على المشاركة في تمويل مبادرة الأمم المتحدة "أوقفوا الاغتصاب الآن". ونحن نعتمد على هذه الأداة في زيادة إعارة المرأة

ويعطينا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ولاية واضحة في ذلك الخصوص. ولسوء الحظ فإنه، كما تظهر مناقشة اليوم وتقرير الأمين العام (S/2008/622)، لا تزال هناك عراقيل هيكلية ومؤسسية كثيرة. ونهيب بمنظومة الأمم المتحدة وبأنفسنا، نحن الدول الأعضاء، أن نزيد جهودنا المؤدية إلى تحقيق تقدم ملموس في إدراج المرأة على قدم المساواة في محادثات السلام وعمليات إقامة العدل وحفظ السلام.

وأود أن أشدد على أن ألمانيا تعتقد اعتقاداً راسخاً أن إنشاء كيان جنساني قوي وفعال تابع للأمم المتحدة يتعين أن يكون جزءاً من تلك الجهود. ونأمل أن توفر الأمانة العامة للدول الأعضاء قريبا الورقة المفصلة المطلوبة عن الطرائق، حتى يمكن اتخاذ إجراء موضوعي قبل نهاية الدورة الحالية للجمعية العامة.

ويشدد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتقرير الأمين العام عن حق على الدور الأساسي لتدريب موظفي الأمم المتحدة، وأفراد حفظ السلام، والمجتمع المدني كوسيلة لضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة. ومن ثم، اسمحو لي أن أبرز بعض أفضل الممارسات وبعض الأمثلة عن كيفية مشاركة ألمانيا بنشاط في التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ميدان التدريب.

أنشأت الحكومة الاتحادية الألمانية المركز الدولي لعمليات السلام في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بهدف تعزيز القدرة المدنية لألمانيا على منع الأزمات. وتمثل الولاية الرئيسية للمركز في تدريب وتعيين ودعم الموظفين المدنيين الألمان على عمليات السلام وبعثات مراقبة الانتخابات، التي تنظمها بوجه خاص منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. ويتعاون المركز بشكل وثيق مع مراكز التدريب الدولية وغيرها من مراكز التدريب الأوروبية، مثل مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ

رئيسي في ذلك الصراع. ولديها الوسائل المناسبة لمحاكمة مرتكبي أعمال العنف هذه.

وفي عاصمتكم، بيجين، سيدي الرئيس، وفي عام ١٩٩٥، التزم ١٨٩ بلداً، تحت رعاية الأمم المتحدة، بالرؤية التي تتوخى إقامة مجتمع يقوم على مزيد من المساواة وذلك بالتوقيع على منهاج للعمل بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني. وقد ساهم ذلك الزخم بشكل كبير في اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأن الأوان لكسي نتطلع إلى المستقبل ونضع أهدافاً طموحة جديدة لمتصف المدة. وفي عام ٢٠١٠، سوف نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار. وتؤيد سويسرا فكرة عقد مؤتمر استعراضي رفيع المستوى يمكن عن طريقه حشد صنّاع القرارات وتوفير زخم جديد.

ونشاط الأمين العام تحليله بأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يجرز تقدماً، ولكننا نتفق أيضاً على أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الواقع والنوايا السياسية. ولذلك، يجب أن نواصل بذل جهود كبيرة كيما نبين عن حق أن الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ هذا القرار جديدة بالاحتفال.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية):

ترحب ألمانيا بالمناقشة التي ينظمها مجلس الأمن هذا العام بشأن المرأة والسلام والأمن، بمناسبة الذكرى السنوية الثامنة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتؤيد ألمانيا البيان الذي أدلت به الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف الملاحظات التالية.

نرحب بالتشديد الخاص لمناقشة هذا العام على مسألة مشاركة المرأة على قدم المساواة وانخراطها الكامل في جميع الجهود المبذولة للحفاظ على السلام والأمن وتعزيزهما.

عمليات حفظ السلام، وسوف تكون مهمته مراقبة تنسيق التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، سيناط بهذا الأخصائي أو الأخصائية مهمة تصميم استراتيجية عالمية لتنفيذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) وتطوير وإعداد رسالات تدريبية رئيسية واستراتيجية للتوعية والمشاركة، وذلك بالاشتراك مع البلدان المساهمة بالقوات وبأفراد الشرطة.

ونحن على ثقة بأن المساهمة المالية الألمانية ستيسر بشكل كبير تقديم التقرير الذي سيكون موضوعا وتنفيذا، وستسمح لنا بزيادة تطوير الرؤية التي تتوخى تنفيذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨). ونعتبر هذه المساهمة دليلا على أن ألمانيا، بوصفها صديقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تلتزم التزاما عميقا بالرؤية التي تتوخى تنفيذ هذين القرارين البارزين، ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، وستواصل بذل جهود ملموسة من أجل تنفيذهما.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطى الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو.

السيد بياوروه - إيورو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، سيدي، أود أن أعرب عن سرور وفد بلادي لرؤيتكم تترأسون هذه المناقشة التقليدية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومناقشة هذه المسألة ذات الأهمية العالمية تأتي كمتابعة لأعمال المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، المعقود في بيجين؛ وهي مسألة لا تزال تثير قلقا بالغاً حتى اليوم.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الأمين العام على تقريره عن المرأة والسلام والأمن (S/2008/622)، الذي يُعلمنا فيما يتعلق بتنفيذ القرار على جميع المستويات. ونشكر أيضا السيدة راشيل ماينجا، والسيد ألان لوروي، والسيدة إينيس ألبردي والسيدة سارة تيلور على بيانتهن الزاخرة بالمعلومات.

السلام في غانا، والمركز عضو مؤسس في فريق التدريب التابع للاتحاد الأوروبي. وتؤخذ الجوانب الجنسانية، ولا سيما دور المرأة في حل الصراعات، باستمرار بعين الاعتبار في تصميم نماذج التدريب. وبوجه عام، ومنذ عام ٢٠٠٢، شارك ما مجموعه ٤١٦ امرأة من ألمانيا و ١٢٩ امرأة من الخارج في الدورات التدريبية للمركز. وفي عام ٢٠٠٧، كان ٥٢ في المائة من المشاركين في هذا التدريب من النساء.

كما تمول الحكومة الألمانية مشروعاً تجريبياً يُسمى حافلة أكاديمية السلام المتنقلة ١٣٢٥. وقد زار "خط الحافلات" هذا، منذ إنشائه، عدة بلدان في المناطق الشمالية والجنوبية من القوقاز. وفي كل محطة توقفت فيها الحافلة، قامت بعقد دورات لتدريب المديرين بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية المحلية، والمسؤولين الحكوميين، والمعلمين، والصحفيين، بشأن أهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وبشأن إدماج المنظور الجنساني في الأعمال المتعلقة بالسلام التي يقومون بها في المنطقة. وفي الأسبوع الماضي، عادت الحافلة إلى برلين وقوبلت بالترحاب في مؤتمر صحفي كبير.

وكان اتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في حزيران/يونيه هذا العام، عن المرأة والسلام والأمن والعنف الجنسي في الصراعات المسلحة، إنجازاً بارزاً. لقد عزز وزاد من تطوير التزامنا بحماية المرأة في حالات الصراع ومشاركتها النشطة في تعزيز السلام والأمن. وقد فرض القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) التزامات جديدة عديدة على الأمم المتحدة ومجلس الأمن والدول الأعضاء. فقد طلب القرار إلى الأمانة العامة، في جملة أمور، أن تقدم تقريراً شاملاً وتنفيذاً عن تنفيذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

ويسرني أن أعلن اليوم أن ألمانيا قررت أن توفر الأموال اللازمة لتعيين أخصائي إضافي لشؤون السياسات في القسم المعني بأفضل ممارسات حفظ السلام التابع لإدارة

ويعرب وفدي أيضا عن تأييده لمبدأ عدم التساهل مطلقا الذي تتبناه الأمم المتحدة والذي ينبغي أن ينفذ بقوة أكبر.

وبالنسبة لحماية وتمثيل المرأة، فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والعمل الرائع الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في الميدان لا يزال يتعين القيام بالشيء الكثير، ولا سيما في مكافحة العنف الجنسي وزيادة تمكين المرأة من الوصول إلى مراكز صنع القرار، ولا سيما في مجالات السلم والأمن. وسنحتاج إلى مزيد من التعبئة من جانب المجتمع الدولي والدول الأعضاء للإبقاء على المكاسب السابقة بغية تخفيض الإجحاف الذي تم رصدته على مختلف الصُّعد في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونود أن نهنئ الدول الأعضاء العشر التي وضعت خططاً وطنية على اتخاذها تدابير استراتيجية في إطار من التطبيق الشامل للقرار، ونحسب الدول الأعضاء الأخرى على القيام بالشيء نفسه.

وبالنسبة للتدابير الرامية إلى بناء قدرات الدول الأعضاء، يلاحظ وفدي الجهود التي بُذلت بغية إدارة الأعمال التي من شأنها تحقيق المساواة بين الجنسين وتحريم المرأة. ومع ذلك، نشعر أن على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، القيام بدور في بناء القدرة الوطنية، وبوجه الخصوص، فيما يتعلق بتحديد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمرأة والسلم والأمن. ولا بد من تخصيص قدر أكبر من الموارد المالية والبشرية بغية تحقيق الأهداف.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام من دون تنمية مستدامة، ولا يمكن أن تكون هناك تنمية من دون سلام دائم. وفي ذلك التفاعل لا بد من تناول الدور الذي تقوم به المرأة إلى جانب الرجل ويجب النهوض بذلك الدور وتعزيزه في جميع عمليات السلام. ومن المؤسف أنه لا يُطلب كثيرا إلى النساء المشاركة في عملية صنع القرار بشأن حل الأزمات

وفي المرحلة الحالية ما هو التقييم الذي يمكننا الحصول عليه من التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بعد ثماني سنوات من اتخاذه؟ لقد درس وفدي تقرير الأمين العام باهتمام شديد، ويود أن يبدي التعليقات التالية.

بشكل عام، يتضح لدى قراءة التقرير أن هناك ضعفا في الإحصاءات التي كان يمكن أن تمكننا من إجراء تقييم أفضل لأثر الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في سائر المجالات التي جرت دراستها. فعلى سبيل المثال، لم يرد في الفقرة ٤١ أي شيء يمكن أن يؤيد التأكيد القائل بأن بعثات حفظ السلام يسَّرت مشاركة المرأة في الانتخابات في عدد من البلدان.

وعلاوة على ذلك، هناك تباين بين العديد من التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لزيادة مشاركة المرأة في مجالات معينة والنتائج الحقيقية التي تم الوصول إليها. يمكننا أن نسأل أنفسنا عن أهمية بعض التدابير المتخذة.

أما بالنسبة لأثر الصراع المسلح على النساء والفتيات، فإن مما لا يمكن إنكاره أن العنف الجنسي قد أصبح شائعا وأن المناخ العام من الإفلات من العقاب لا يجذب التطبيق الصارم للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وهاييتي. في الواقع أن الصراعات السابقة والحالية كلها تتسم باستخدام الجريمة الجنسية المنظمة على نطاق واسع، وعادة ما ترتكبها المجموعات المسلحة إن لم ترتكبها قوة إنفاذ القانون والنظام، وفي بعض الحالات ترتكبها قوة حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فإن العنف الجنسي معروف للجميع في فترات ما بعد انتهاء الصراع أيضا.

ويرحب وفدي باتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، غير أننا ننتظر بلهفة نشر تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع.

الصراعات المسلحة، والقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي ضد المرأة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كازاخستان.

السيدة أيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت

بالانكليزية): أود أن استهل بياني هذا بالأعراب عن تقديري للرئيس لعقده هذه الجلسة لمجلس الأمن وموضوعها: المرأة والسلم والأمن. وأود أيضا أن أشكر أيضا السيدة راشيل مايناجا، والسيدة إينيس ألبردي والسيدة سارة تيلور على بيانتهن الزاخرة بالمعلومات.

وترحب كازاخستان بالطبيعة المفتوحة لهذه المداولات والقائمة الموسعة من المشاركين في هذه المناقشة. ونأمل ألا تتأثر مساهمات الدول بأي صراعات مسلحة، إذ أنها قد تكون مساهمات مفيدة في اعتماد الوثيقة الختامية لهذه الجلسة ليس في الصراعات المسلحة فحسب، بل أيضا بشكل عام.

انقضت ثماني سنوات على اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ووضع حجر الزاوية لدور أقوى في عملية صنع القرار للمرأة في عمليات السلام. وقد بينت التقارير الدورية للأمين العام التقدم الواضح الذي تحقق في زيادة مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام في الأمم المتحدة في تخفيف الأثر السلبي للصراعات المسلحة عليهن.

ومهما يكن عليه الأمر، فعلى الرغم من الأهمية، التي ما من شك فيها، للمشاركة الفعالة للنساء في المفاوضات السلمية وعمليات صنع القرار، لا تفسي هذه المنجزات بالتوقعات.

إن اتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) كان إنجازا رائعا. ونعتقد أن من اللازم وضع استراتيجيات محددة تكفل المساواة بين الجنسين حتى في حالات الصراع المسلحة.

ويجري تجاوزهن بشكل عام في المفاوضات أو في عمليات اتفاقات السلام.

إن بلدي الذي شهد صراعات داخلية مسلحة لعقد بأكمله لم ينجو من تلك الحالة، غير أن حكومة بلادي تتخذ التدابير اللازمة لإدماج البعد الجنساني لدى رسمنا للسياسات والبرامج. أما على الصعيد الإقليمي، فتقوم المرأة الكونغولية بدور نشط في ما يتعلق بالأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

وسعيا إلى إحلال السلام الدائم قامت السيدات الأوائل في أفريقيا بتناول المسألة في عام ١٩٩٧، في نيجيريا، بإنشاء بعثة السيدات الأوائل في أفريقيا المعروفة باسم (MIPREDA).

وكجزء من تلك العملية انعقد المؤتمر السادس لتلك المنظمة في برازافيل في الفترة من ١٢ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وكان موضوع المؤتمر "الدبلوماسية المدنية والإنسانية والقضايا الجنسانية في صون السلم في أفريقيا". وفي نهاية المؤتمر اعتمدت السيدات الأوائل، انطلاقا من روح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إعلان وخطة عمل للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، وذلك سعيا إلى زيادة مشاركة المرأة في إدارة وتسوية المنازعات ومنعها وفي عملية بناء السلام. وأنشأنا أيضا شبكة للنساء على نطاق القارة تضم النساء المشتركة في مفاوضات السلام.

يأمل وفدي في صدور بيان رئاسي في نهاية هذه المناقشة يساهم في تعزيز التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهذا في رأينا مرتبط ارتباطا لا انفكاك منه بالقرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن، ولا سيما القرارات ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، والقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بشأن منع الصراع، والقرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦) بشأن حماية المدنيين في

تلك الخطوة تمثل تأكيدا حقيقيا للتنفيذ الفعال لاستراتيجية النهوض بالمرأة.

وإلى جانب تعزيز حقوق المرأة وزيادة وجود النساء بوصفهن ممثلات رسميات للدول وفي الأمم المتحدة نفسها، سيكون من المفيد وجود مشاركة عميقة وإضافية مع النساء اللائي يمارسن نشاطا سياسيا والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وتلك الأطراف المهتمة يمكن أن تعمل بوصفها مصادر بديلة للمعلومات في عمليات اتخاذ القرار وفي صياغة الوثائق الختامية.

ونؤمن بأن جهود جميع النساء المشاركات في عمليات حفظ السلام جهود تستحق الاعتراف بها. وفي الواقع، في وسع الاعتراف الرسمي للأمم المتحدة بالإسهامات الكبيرة التي تقدمها النساء لقضية السلام والأمن، أن تلهم النساء الأخريات اتباع مسار مماثل والتفوق فيه.

ونظرا لأن تكليف النساء بأي مناصب قيادية في الميدان يتطلب أن يتلقين التدريب المهني ذا الصلة، ينبغي أن يصبح تعزيز التعليم في مجال عمليات السلام جزءا لا يتجزأ من الممارسة التعليمية على نطاق العالم.

وفي الختام، أود أن أؤكد على التغيير الإيجابي الذي حصل في تصور النساء، ليس بوصفهن مجرد ضحايا للصراعات المسلحة ولكن أيضا بوصفهن قوة دافعة وراء بناء السلام. وهذا هو المعنى الحقيقي لمفهوم المساواة بين الجنسين: توفير فرص واسعة للنساء ليضطلعن بدور أقوى في منع نشوب الصراعات المسلحة وتسويتها وفي بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطيت الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، يشرفني في البداية أن أشكركم على الجهود الطيبة التي بذلتوها خلال فترة رئاستكم لدورة مجلس الأمن لهذا

ونقترح أن تنصب جهود الأمم المتحدة على النهوض في مجالات لها ميزة مقارنة. وفي هذا الصدد يمكننا أن نشير إلى مشاركة المرأة في العمل الإنساني؛ وفي عملية مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين؛ وإعادة إدماج وتأهيل السكان المدنيين والأطفال القتالين. ومن الممكن زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام بإشراكهن بصفة موظفات في الشؤون الإنسانية المدنية. ولكن هذا القدر من التحسين ينبغي ألا يؤثر سلبا في عدد النساء المشاركات في المفاوضات الرسمية المتعلقة بالسلام وفي عملية صنع القرار السياسي بشأن هذه المسائل.

ويرى وفدي أن من المفيد اجتذاب مزيد من القيادات النسائية المعروفة على صعيد العالم إلى مسائل حفظ السلام وبناء السلام. ويمكن للسلطة الدولية والخبرة الثرية لهذه النساء أن تطبق على تسوية تلك المسائل الهامة جدا خلال الصراعات المسلحة.

وتقدر كازاخستان أيما تقدير منجزات الأمم المتحدة في ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في حل الصراعات على الصعيد السياسي. ويسرنا أن نلاحظ أن النساء يشغلن مناصب رئيسية في الأمانة العامة وفي سائر وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي تتناول قضايا المرأة والطفل. ويجب إظهار هذا الاتجاه إذا أريد للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن ينفذ بشكل ناجح. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تتفق على أن من السهل للقيادات النسائية أن تتعرف على الاحتياجات والرغبات الخاصة للنساء والأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. وفهم هذه القيادات يمكن أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على فعالية تقديم المعونة الإنسانية، التي يوجد طلب متزايد عليها من جانب السكان المتأثرين.

وترحب كازاخستان بوضع قائمة للنساء المرشحات للمء الشواغر في الأمم المتحدة في جميع المستويات. ونرى أن

كما نحدد تأكيدنا في هذا السياق على ضرورة الالتزام بما يلي:

أولاً، العمل على إعادة تقييم وتطوير ومعالجة مواطن الضعف في خطة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولا سيما المتصلة منها بعدم كفاية تمويل مشاريع تنفيذ تعميم المنظور الجنساني، وتعزيز دور المرأة في المجالات الرئيسية الخمسة، وهي الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة والإنعاش.

ثانياً، تعزيز التعاون بين كيانات منظومة الأمم المتحدة، والحكومات، ومؤسسات المجتمع المدني، وفرق عمل الوكالات والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية الأخرى، ولا سيما في مجال تبادل المعلومات والممارسات الجيدة التي ثبتت فعاليتها في البلدان الخارجة من النزاعات، من أجل التطبيق الكامل لجوانب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك تهيئة البيئة المواتية للتمكين الكامل للمرأة، وتوسيع مشاركتها السياسية المباشرة في عمليات الوساطة والتفاوض ومحادثات السلام وتنفيذ الاتفاقات المبرمة؛ والعمليات الإنسانية والإنمائية الأخرى، وهو الأمر الذي برأينا، يتطلب تحقيق التوازن بين الجنسين عند تشكيل الوفود وفرق العمل؛ وإدراج اهتمامات المرأة وشواغلها في الجداول الرسمية لمبادرات السلام.

ثالثاً، تطوير الدور الهام الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة والدول المانحة في مجال مساعدة الدول الخارجة من النزاعات على تمويل وتنفيذ مشاريعها الهادفة إلى تقوية تشريعاتها وأنشطتها التدريبية الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان؛ وتعميم المنظور الجنساني؛ لضمان المشاركة الفاعلة للمرأة في مجالات القيادة بالقطاعات المختلفة. وبشكل يتماشى مع الأهداف الوطنية لتلك الدول، والمعايير الدولية ذات الصلة، والرامية إلى تحسين البيئة المؤسسية للمساءلة والرصد والإبلاغ عن وضع المرأة؛ وتعزيز حماية حقوقها من

الشهر، وأيضاً على اختياركم موضوع المرأة والسلام والأمن للمناقشة المفتوحة لهذا الشهر. ولا يفوتني أيضاً أن أرحب بتقرير الأمين العام الأخير بشأن هذا البند والمتضمن في الوثيقة (S/2008/622).

إن إصدار مجلس الأمن قبل ثماني سنوات للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، شكل إدراكاً واعترافاً من المجتمع الدولي بأهمية الدور الرئيسي الذي يجب أن تلعبه المرأة على قدم المساواة مع الرجل في عمليات حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات، وصون الأمن والسلم الدوليين، وذلك بعد أن أثبتت أحداث الحروب المفجعة التي شهدتها العديد من المناطق التي تشوبها النزاعات، بأن ضعف مشاركتها في هذه المجالات ساهم في جعلها وأطفالها أكثر عرضة لأعمال العدوان والقتل والتشويه والعنف الجنسي والتجوير والتهمجير القسري، وغيرها من الممارسات غير الإنسانية الأخرى، التي تنتهك حقوقها، وتشكل بلغة القانون جرائم حرب يعاقب عليها النظام الجنائي الدولي.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تابعت عن كثب وبارتياح تام الجهود والمسااعي التي تم بذلها حتى الآن، سواء في إطار عمل منظومة الأمم المتحدة أو على الصعيد الوطني والمجتمعات المدنية، من أجل تعميم المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام، تؤكد على أن تمثيل المرأة في هذه العمليات ما زال ضعيفاً للغاية وغير منظم أو فاعل، وذلك نتيجة لاستمرار غياب الإرادة السياسية اللازمة وعدم توفير الموارد اللازمة لتأهيلها. وعليه فإننا نطالب بضرورة مواصلة مجلس الأمن وجميع وكالات وصناديق وإدارات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في الميدان، كل هيئة حسب اختصاصاتها، لمسؤولياتها في تحقيق المساواة بين الجنسين عند تنفيذها لولايتها الرامية إلى تعزيز الاستقرار والثقة في سيادة القانون وقطاع الأمن، اللذين يعتبران شرطين أساسيين لتحقيق السلام والأمن المستدامين.

واللواتي يتعرضن لظروف صعبة نتيجة للصراعات الناشئة في مناطقهن في أرجاء العالم.

واقتناعا منها بأهمية دور المرأة في عملية صنع القرار، وبسط الأمن والاستقرار في ربوع الوطن، ذهبت حكومة دولة الإمارات نحو تحقيق مكاسب وطنية لم يسبق لها مثيل في مجالات تعزيز تمثيل المرأة في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما سنت كل التشريعات اللازمة التي تكفل حقوقها الدستورية، على قاعدة من المساواة والتكافؤ في الحقوق والواجبات مع الرجل، وعملت على الانضمام إلى عدد من الاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق المرأة، ومن أهمها اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأصدرت قانون الأحوال الشخصية الذي يحمي ويصون كافة حقوقها وكرامتها الإنسانية.

حتاماً، وإذ نجدد قلقنا إزاء استمرار الأوضاع الإنسانية الصعبة التي تعانيها المرأة الفلسطينية وأطفالها، لاستمرار العدوان والحصار والاحتلال الإسرائيلي لأراضيها، وذلك في أحطرت انتهاك فاضح لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والقوانين والأعراف الإنسانية الدولية الأخرى ذات الصلة، نطالب مجلس الأمن بأن يتحمل مسؤولياته في مطالبة إسرائيل بتنفيذ جميع التزاماتها المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإلا ستظل منطقتنا تعيش في حالة من عدم الاستقرار والأمان مما يغذي نشوء العنف ضد المرأة، كما نأمل في أن تتوصل مشاوراتنا في إطار هذا البند إلى إيجاد نهج مؤسسي دولي متكامل يساهم في حماية المرأة وأطفالها، وتحسين أوضاعها سواء قبل أو أثناء الصراعات وما بعدها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل سوازيلند.

خلال مكافحة العنف والأعمال غير المشروعة ضدها، بما فيها المرتكبة من قبل الأفراد المشاركين في عمليات حفظ السلام.

رابعاً، التشجيع على ابتكار الأساليب والتطبيقات الأفضل لتدريب وتأهيل المرأة لضمان تسهيل مشاركتها في خطط الإصلاح القانوني، ونشر الديمقراطية، وصياغة الدستور، والانتخابات وتوعية الناخبين؛ وأيضاً مشاركتها في قيادة الأحزاب، والحكم وجهود إعادة البناء والإعمار بعد انتهاء الصراعات.

خامساً، تعزيز التشريعات والتدريبات الوطنية والإقليمية والدولية الكفيلة بتشكيل لجان التحقيق والمحاكم الوطنية والدولية المستقلة والمحيدة.

سادساً، تنفيذ خطط شاملة للتوعية والتثقيف الجماهيري، وخاصة في البلدان التي هي في حالة صراع أو الخارجة من الصراع، بهدف نشر ممارسات التطبيق الكامل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

إن دولة الإمارات، التي حققت على مدار العقود الثلاثة الماضية، شوطاً كبيراً في مجالات النهوض بمركز المرأة ومشاركتها الفاعلة في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، حرصت خلال السنوات الأخيرة، وتماشياً مع المنظور الجنساني الذي دعا إليه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على تنفيذ عدد من البرامج التأهيلية والتدريبية لإدماج المرأة الإماراتية، إلى جانب الرجل، في مجالات تقديم الخدمات الإنسانية والدفاع المدني؛ وتنفيذ بعض المهام العسكرية الخارجية المعنية بدعم برامج الإغاثة؛ وحفظ السلام والأمن والاستقرار في العديد من مناطق الصراعات للتخفيف من معاناة سكانها المتضررين. وكان من هذه المشاركات، على سبيل المثال وليس الحصر، إنشاء صندوق المرأة اللاجئة والمخصص لحماية النساء اللاجئات والنازحات

ونحن من الموقعين على بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن المسائل الجنسانية والتنمية لعام ٢٠٠٨. ويمثل البروتوكول بداية الطريق نحو كفالة أن تضع الدول الأطراف الإجراءات لضمان أن يكون للمرأة تمثيل متساو ومشاركة في الوظائف الأساسية لصنع القرارات أثناء عمليات حل الصراع وبناء السلام بحلول عام ٢٠١٥.

وقد أسسنا أيضا شبكة الشرطة الجنسانية الملكية السوازيلندية التي بدأت عملها في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وتعمل الشبكة وفقا للجنة شبكة المرأة التابعة لمنظمة المجلس الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي. والهدف الرئيسي من الشبكة تعزيز وتنفيذ صكوك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وغيرها من الصكوك الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة. وسوف تحسن لجنة الشبكة جهودنا في وحدة التنسيق الجنسانية وجهود الأطراف الأخرى ذات الصلة. كما تتمنى حكومتي أن تدرب وحدة لخدمة المرأة تستطيع أن تشارك في دعم مبادرات السلام الإقليمية. ونحث في ذلك الصدد شركاءنا الدوليين على مساعدتنا في تحقيق ذلك الهدف في قطاع الأمن لدينا.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ المحرز باتجاه التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إلا أن العنف ضد المرأة يتواصل في مناطق الصراع حول العالم للأسف. ولا تزال النساء والفتيات أهدافا لأفعال مؤسفة من قبيل الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى. وللأسف، فإن لتلك الأفعال عواقب خطيرة، كالحمل المبكر وغير المرغوب فيه، وانتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصدمة النفسية وزيادة عدد المشردين، وخاصة النساء والأطفال.

ولتحقيق هذا الهدف، نؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي ألا نألو جهدا لمنع الصراع. كما ينبغي تكريس المزيد من

السيد نليكو (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة ولمنحنا الفرصة للمشاركة في هذه المداولات الهامة التي تركز على مشاركة المرأة على قدم المساواة بالكامل في جميع جهود صون السلام والأمن.

في البداية، يود وفدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية جنوب أفريقيا نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونشكر الأمين العام على تقريره، الوارد في الوثيقة S/2008/622، ونحيط علما بما تضمنه من إشارات إلى إجراءات تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، وتقييمه لها.

وتشهد هذه السنة الذكرى السنوية الثامنة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي درس المسائل المتعلقة بالمرأة، والسلام والأمن خلال مفاوضات السلام، وصنع القرارات، ومخيمات اللاجئين، وإزالة الألغام والجزءات. وأحد الأهداف الرئيسية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل جوانب السلام والأمن. وهو يدعم إجراء تغييرات كبيرة في إجراءات المجتمع الدولي وأدائه وتوجهاته وممارساته اللازمة لدمج مسائل المرأة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وكان للقرار دوره المهم في تغيير النهج والتوجهات إزاء المرأة. ولا نغالي بالتأكيد على الدور الحيوي الأهمية للدول الأعضاء في التنفيذ الكامل والفعال لهذا القرار.

ومملكة سوازيلند تؤيد رؤية تقضي بمواءمة التفاعل بين التنمية والسلام والأمن. وبنفس الروح، فإننا نقر بأهمية كفالة الاحترام لحقوق متساوية للمرأة في قطاع الأمن في بلدنا وفي المنطقة دون الإقليمية. ونعلق أهمية كبيرة على مشاركة المرأة في عمليات السلام وصنع القرار.

وفي هذا العام نحتفل بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو الوثيقة التي وضعت رؤية نبيلة للعالم وأعدت تأكيد المساواة بين الرجل والمرأة. وشهدت الأعوام الستون الماضية تقدماً كبيراً للمرأة في كل أنحاء العالم. وأنا أنتمي إلى بلد تشارك فيه العديد من النساء بنشاط في العملية السياسية والشؤون العامة منذ إنشائه وحتى اليوم. وتعين إسرائيل اليوم المرأة في مواقع هامة وحيوية وذات نفوذ وسلطة، بما في ذلك منصب وزيرة الخارجية ونائبة رئيس الوزراء، ورئيسة قضاة المحكمة العليا، ورئيسة البرلمان، على سبيل المثال وليس الحصر. ولا نزال في إسرائيل نشهد تزايد عدد النساء في مختلف مشارب الحياة، بما في ذلك مشاركتهن في مفاوضات السلام والعمل الدبلوماسي.

وفي كل أنحاء العالم ما زال يتعين تحقيق المزيد. فقد أكد عرض قدمته مؤخرا المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة بأن مثل هذا العنف ما زال مستمرا في كل بلد بوصفه انتهاكا منتشرا وعالميا لحقوق الإنسان. وعلى الأمم المتحدة ومختلف كياناتها دور رائد تؤديه في حماية حقوق المرأة في كل أنحاء العالم وفي النهوض بالمرأة في الشؤون العامة الوطنية والدولية.

ولكن التزام الأمم المتحدة بهذه المسألة لا يقلل من المسؤولية الأساسية للحكومات والمؤسسات الوطنية عن حماية المرأة وتعزيز مساواتها وضمان مشاركتها في كل مجالات المجتمع.

وعلى المستوى المحلي والوطني، تظل إسرائيل ملتزمة بمبادئ قرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يدعو إلى زيادة مشاركة المرأة على مستويات اتخاذ القرار في حل الصراعات والعمليات السلمية. وقد عدلت إسرائيل قانونها للمساواة في حقوق المرأة تماشيا مع روح ذلك القرار،

الموارد للتعليم ولإدماج المرأة على جميع مستويات المجتمع، بما في ذلك صنع القرارات. وإذا فشلت جميع الجهود في وقف الصراع، يجب أن تسلح الجهات الفاعلة الدولية بالمعلومات اللازمة لمواجهة حالات العنف والاستغلال الجنسيين للنساء ولوضع حد لإفلات مرتكبي تلك الأفعال من العقاب. ولذا، فنحن نتطلع إلى تنفيذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الذي ينوه إلى أن النساء والفتيات مستهدفات بشكل خاص عبر استغلال العنف الجنسي، ويشدد على أن ذلك النوع من العنف يمكن أن يوجج الصراعات ويعوق عمليات السلام.

وفي الختام، تدعم مملكة سوازيلند دور مجلس الأمن في منع الصراعات وحفظ السلام وإعادة الإعمار بعد الصراع. وينبغي تحسين مشاركة المرأة في كل مرحلة من مراحل عملية السلام، كما ينبغي إعطاء المزيد من الاهتمام لأوضاعها ودورها. ونحن نكرر احترامنا لحماية حقوق المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أي عملية سلام. ومن المهم أن نقر بأن النساء والفتيات أعمدة أساسية لكل المجتمعات وبأن تمكينهن ومشاركتهن النشطة في كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية تظل مهمة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثلة إسرائيل.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالانكليزية):

اسمحوا لي، سيدي، أن أهنيئكم على قيادتكم القديرة للمجلس هذا الشهر، وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. إنها مناقشة مهمة تعكس التزامنا بالمثل التي قامت عليها الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن للرجال والنساء على السواء. وبالنسبة لي، فإنه امتياز وشرف بأن أتوجه إلى هذه الهيئة نيابة عن حكومتي كأول سفيرة أنثى لإسرائيل لدى الأمم المتحدة.

هذه رؤيتنا المشتركة لعالم أفضل والتزامنا بالمبادئ التأسيسية النبيلة للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام، والأمن ما زال بحاجة إلى التنفيذ الكامل والفعال. ومن المعروف جيدا أن النساء والفتيات يشكلن أكبر وأضعف مجموعات ضحايا الصراعات المسلحة. وترحب أيسلندا باتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الذي يقر بأن العنف الجنسي هو مشكلة أمنية تتطلب تصدياً أمنياً منهجياً من خلال التأكيد على أن العنف الجنسي، عندما يُستخدم أو يُكلف باستخدامه على أنه تكتيك حربي فمن شأنه أن يؤدي إلى حد كبير حالات الصراع المسلح وقد يعيق استعادة السلام الدولي.

وما زال الإفلات من العقاب يمثل مشكلة كبرى. فبيئة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي ما زالت قائمة. وعلينا جميعاً أن نوحّد صفوفنا لإنهاء الإفلات من العقاب على هذه الجرائم.

وهناك حاجة إلى الاستفادة الكاملة من الخبرات المتاحة، بما في ذلك آليات حقوق الإنسان. ولذا تشجع أيسلندا على تعزيز الشراكات مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما تؤيد أيسلندا تأييداً كاملاً تعزيز قدرات المفوضية على مراقبة حقوق الإنسان ضمن عمليات حفظ السلام والبعثات القطرية.

ومع أنه تم إحراز بعض التقدم في النهوض بمكافحة العنف ضد المرأة في حالات الصراع وكذلك في إدماج جوانب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عمليات السلام إلا أنه حينما يتعلق الأمر بانضمام المرأة إلى مفاوضات السلام

بحيث ينص على أن تشرك الحكومة المرأة في أية مجموعة تشكلها لمفاوضات بناء السلام. وعلى الصعيد الإقليمي، وتماماً كما دعا مشروع القرار، تعزز إسرائيل بأن وزيرة الخارجية تسيبي ليفني تقود مفاوضاتنا للسلام مع الفلسطينيين.

وكجزء من مشاركتنا على المستوى الدولي، ساهمت إسرائيل بأول حافظة للسلام، وهي ضابطة شرطة، في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جورجيا. وفضلاً عن ذلك، تقدم وكالة إسرائيل للمعونة الدولية دورات في مختلف أنحاء العالم عن القيادة النسائية بالإضافة إلى بناء قدرات منظمات المرأة في كل أنحاء العالم النامي.

وهذه مجرد أمثلة قليلة على التزام إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن.

وفي حين يعالج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مسألة مشاركة المرأة في الحياة العامة، تبقى مسألة العنف ضد المرأة مكوناً حاسماً في أية مناقشة مثل هذه بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد شاركت إسرائيل في تقديم قرار المجلس ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، والذي أعلن أن أعمال العنف ضد المرأة، وخاصة استخدام الاغتصاب والعنف الجنسي كأدوات للحرب، ليست أعمالاً مشينة فحسب بل ينبغي تصنيفها على أنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ومن المحزن أننا نشهد في أرجاء بعض مناطق العالم العنف والتمييز المستمر ضد المرأة. وفي بعض البلدان تتعرض النساء والفتيات للرجم والاعتصاب والقمع بوسائل العنف. وينبغي دائماً للمجتمع الدولي أن يتصدى باستمرار لمثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية وأن يدينها.

ويحدوني الأمل في أن تبعث أقوالنا وأفعالنا هذه الأمل لدى المرأة في كل أرجاء العالم. وتجسد مناقشة اليوم

الدراسات الأمنية بإعداد بحث عن إمكانية مشاركة المرأة في عمليات السلام.

إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما المحرك الرئيسي لتنمية مجتمع أيسلندا، مما يسهم في النهوض بدور المرأة في اتخاذ القرارات السياسية، ومشاركتها في أسواق العمل الرسمية والتشريع التقدمي الخاص بإحازة الأبوة. وأود أن أعلن باعتزاز أن وزارة خارجية أيسلندا قد وقعت في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ مذكرة تفاهم مع جامعة أيسلندا بشأن إنشاء مركز دولي للبحوث المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبرنامج تدريبي، وسيُحتفل بافتتاح هذا المركز والشروع في البرنامج في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. إن هدف المركز والبرنامج هو الإسهام في البحوث وتعزيز المعلومات وتوفير التدريب بشأن المساواة بين الجنسين والمنظورات الجنسانية، ولا سيما في بناء السلام، وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع.

وأود أن أؤكد، كما فعل زميلي من ألمانيا في وقت سابق بعد ظهر اليوم، أن أيسلندا ترى أن إنشاء الأمم المتحدة لهيئة قوية وفعالة من أجل المساواة بين الجنسين هو أمر ضروري وتأمل أن يتم الاتفاق على ذلك قريبا. ونحن نتطلع إلى الورقة التي طُلبت من الأمانة العامة بشأن الطرائق المفصلة حتى يتسنى للأعضاء اتخاذ الإجراءات الفنية قبل نهاية الدورة الثالثة والستين الحالية للجمعية العامة.

وينبغي للأمم المتحدة بمجمعتها أن تضاعف جهودها الرامية إلى توظيف المزيد من النساء على جميع المستويات. ونوجه نفس النداء إلى جميع الدول الأعضاء. ومن مسؤوليتنا أن نضمن للأمم المتحدة أساسا متينا تعين منه الموظفين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

ومشاركتها السياسية في حالات ما بعد انتهاء الصراع فقد شهدنا نجاحا محدودا. وفي هذا المجال كان التغلب على العقبات أكثر صعوبة. وتعني مشاركة المرأة تقاسم السلطة في هياكل وسياسات سياسية في الغالب لم يحدث فيها ذلك من قبل.

وفي الوقت ذاته، ثمة إمكانيات كبيرة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فهو يوفر إطارا مفاهيميا للمرأة في كل أنحاء العالم من أجل التعاون على تحقيق مشاركتها المناسبة. كما أن هناك التزامات أخرى تعهد بها المجتمع الدولي، مثل برنامج عمل بيجين الذي دعا إلى نسبة ٣٠ في المائة كحد أدنى لتمثيل المرأة في هيئات اتخاذ القرار.

وترى أيسلندا أن مشاركة المرأة على قدم المساواة في عمليات السلام هي ضرورة أساسية لتحقيق وصول وتعزيز السلام والأمن المستدامين. وفي ذلك السياق، أود أن أشيد بعمل اللجنة الدولية للمرأة من أجل تحقيق السلام العادل والمستدام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إن عمل تلك اللجنة المؤلفة من شخصيات نسائية مرموقة من كلا جانبي المجتمع يشكل نبراسا بارزا. وفي هذا الظرف الصعب للغاية في عملية السلام، تستحق منا تلك المجموعة الدعم المستمر.

وسوف تقوم وزارة خارجية أيسلندا، بالتعاون مع جامعة أيسلندا، باستضافة مؤتمر دولي في ريكيافيك في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، والذي سيركز على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أي على كيفية ضمان مشاركة المرأة في عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية.

وقد قدمت أيسلندا خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ٨ آذار/مارس من هذا العام. وفيما يتعلق بهذه الخطة، تم تمويل عدد من المشاريع المتصلة مباشرة بالأهداف المحددة في الخطة، مثل قيام معهد

بمجال مشاركة المرأة في السلام والأمن. فقد كفلت حكومة أفغانستان إدراج حقوق المرأة في دستور أفغانستان، وكذلك جميع الاتفاقات الدولية الرئيسية مثل اتفاق أفغانستان وإعلان باريس الأخيرة.

بالإضافة إلى ذلك، شاركت المرأة في العملية التاريخية الممتدة من مؤتمر بون وحتى انتخابات عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وما بعد ذلك. وقد عُينت المرأة في مناصب رفيعة في الحكومات الوطنية والمحلية، بما فيها المناصب الوزارية. واليوم، تمثل النساء ٢٧ في المائة من أعضاء الجمعية الوطنية ونحو ٢٦ في المائة من موظفي الخدمة الميدانية. والسيدة حبيبة سرايي، الحاكمة لولاية باميان، هي أحد الأمثلة البارزة.

ولقد عززت أفغانستان أيضا مؤسساتها الحكومية المعنية بتعزيز حقوق المرأة. فقد حققت وزارة شؤون المرأة الكثير من خلال تفانيها في الدفاع عن المرأة. وتسعى خطة العدالة الوطنية في أفغانستان إلى تحسين مشاركة المرأة في قطاع العدالة، وتهدف خطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان إلى زيادة مشاركة المرأة في جميع مشارب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وختاما، عملت حكومة أفغانستان بلا كلل، وبالتعاون مع المنظمات الدولية والجماعات المحلية، لتعزيز حقوق المرأة في أفغانستان عن طريق تحسين فرص حصولها على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية. واليوم تمثل الفتيات ٤٠ في المائة من الأطفال الملتحقين بالمدارس ويحصل حاليا ٨١ في المائة من السكان على الرعاية الصحية من خلال المجموعة الأساسية من الخدمات الصحية لأفغانستان. وهناك الآن ٤٠.٠٠٠ امرأة إضافية يعشن بعد الولادة كل عام.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية):
أشكركم، سيدي، على عقدكم اليوم هذه المناقشة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. ويثني وفد بلدي على قيادتكم لهذا المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره الشامل (S/2008/622) عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن حكومة أفغانستان ملتزمة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولكن في بلدان ما بعد الصراع مثل أفغانستان تمثل القوى الساعية إلى الإخلال بالأمن أكبر تهديد للنهوض بالركائز الثلاث لهذا القرار، وهي حماية النساء في الحرب والسلام، وتعزيز حقوق المرأة، ومشاركة المرأة في عمليات السلام.

وكما يذكر الأمين العام في تقريره، انعدام الأمن هو الشاغل الأساسي الذي يجب التصدي له قبل إمكانية إحراز تقدم حقيقي نحو كفالة حقوق المرأة. ويؤثر عدم الاستقرار على أشد شرائح السكان ضعفا، ولا تزال النساء والأطفال يشكلون غالبية ضحايا القتال.

في أفغانستان، تهدد الفظائع التي ترتكبها حركة طالبان تقدم المرأة. فخلال حكم الحركة في أفغانستان، تضمن برنامجها حرمان المرأة الاستبدادي من جميع الحقوق الأساسية، وهي الحق في حرية التنقل والتعليم والعمل. واليوم، يبدو أن هدف طالبان هذا لم يتغير؛ إذ حيثما تقدم الحركة في أفغانستان تراجع حقوق المرأة. وفي المناطق التي تشهد تزايدا في نشاط حركة طالبان، هناك قيود واضحة تُفرض على تنقل المرأة، وهناك اعتداءات على مدارس البنات وتراجع في الخدمات التي تقدمها حكومتنا ووكالات المعونة إلى النساء.

وعلى الرغم من التهديد المتزايد المتزايد لانعدام الأمن، أدخلت أفغانستان بدعم من المجتمع الدولي عدة تحسينات في

المراة داخل البلد المعني. ويجب ألا يكون هناك فرض خارجي للمعايير. ويجب ألا يكون هناك برامج سياسية خارجية.

ثانيا، ينبغي للقوات الدولية أن تساعد في الجهود الوطنية الرامية إلى حماية المراة. وحتى يتسنى توفير حماية أفضل لمشاركة المراة في السلام والأمن، ينبغي أن يكون التدريب على مراعاة المساواة بين الجنسين إلزاميا للقوات الآتية من جميع البلدان. بالإضافة إلى ذلك، المساعدة من تلك القوات ذات أهمية في تسهيل تنقل المراة لكي تتمكن من الحصول على المياه والرعاية الصحية والوصول إلى الأسواق، وفي تهيئة الظروف المواتية لمشاركة المراة مشاركة آمنة في الحياة العامة والسياسية في البلد. فعلى سبيل المثال تواصل القوات الدولية، في أفغانستان، حماية الطرق التي كثيرا ما تستخدمها النساء والأسر للحصول على الخدمات الحكومية.

ثالثا، التعاون الإقليمي له أهميته. وتؤيد حكومة بلدي تماما دعوة الأمين العام إلى دعم خطط العمل الإقليمية والمنظمات الإقليمية للالتزام الوطني. وبما أن التعديلات على حقوق المراة غالبا ما تكون مسائل عابرة للحدود، مثل تدفق اللاجئين من بلد إلى آخر خلال حالات الصراع، فينبغي أن تكون الحلول عابرة للحدود أيضا.

رابعا، الأهمية التي يكتسيها اتباع نهج متماسك، والنهج الناجح للنهوض بمشاركة المراة في السلام والأمن يجب أن يعالج دور المراة في جميع القطاعات الرئيسية للمجتمع. وفي أفغانستان، يجب أن يُعالج النهوض بالمراة من خلال قمع الإرهاب واستئصال شأفة الفقر والقضاء على الجهل من خلال التعليم.

خامسا، يجب إشراك المراة في عمليات المصالحة. فينبغي إشراك المراة في كل مرحلة من مراحل محادثات توطيد السلام في بيئات ما بعد انتهاء الصراع. فمثل هذه المحادثات

وعلى الرغم من ذلك التقدم، تحتاج أفغانستان إلى الاستمرار في بذل المزيد من الجهود لتحقيق أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأكثر الأمور إلحاحا هو أن الحالة الأمنية لا تزال تؤثر تأثيرا مباشرا على أمن المراة وحصولها على خدمات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. فاستمرار الأنشطة الإرهابية لحركة طالبان وتنظيم القاعدة يؤثر على تنفيذ جميع البرامج والمشاريع ورصدها، ولا سيما في بعض الأجزاء الجنوبية والشرقية من البلد. بالإضافة إلى ذلك، يجب أيضا معالجة الفقر ونقص التعليم والتوزيع غير المتوازن للموارد. ويتعين بذل المزيد من الجهد لضمان مشاركة المراة في جميع مفاصل عملية تحقيق الاستقرار.

وحتى يتسنى الاستمرار في النهوض بمشاركة المراة في السلام والأمن، يود بلدي أن يبدي بعض الملاحظات. أولا، المشاركة الدولية هي أمر حاسم. فالدعم الدولي للمبادرات الوطنية يوفر التدريب الهام على مراعاة المساواة بين الجنسين في المؤسسات الوطنية، مثل الجيش الوطني وقوات الشرطة. ثانيا، توفير التدريب الدولي للمراة في مجال الخدمة المدنية والدولية والدعم الدولي للطالبات من خلال المدارس وزيادة فرص التعليم هما أمران هامان أيضا.

وختاما، يُعد تنسيق الأدوار، مثل دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، من الأمور المفيدة في تنسيق الأنشطة وتبادل المعرفة بين المنظمات التي تعمل للنهوض بحقوق المراة.

ومع ذلك، يجب على الشركاء الدوليين إدراك عوامل معينة. أولا، ينبغي أن ينبع التحسين من الداخل. ولئن كان الدعم الدولي هاما لجميع الأسباب المذكورة أعلاه، يتعين تحذير المجتمع الدولي من أن الإصلاح الحقيقي لمشاركة المراة في السلام والأمن ينبغي أن يجري ضمن سياق البلد المعني. والمشاركة الدولية يتعين أن تكون بدافع احتياجات

لوروي، والسيدة إينيس ألبيردي، والسيدة سارا تيلور على بياناتهم المستنيرة.

إن التركيز الخاص لمناقشة اليوم على مشاركة المرأة وانخراطها بصورة متساوية وكاملة في جميع جهود صون وتعزيز السلم والأمن ما كان ليتم في وقت أفضل من هذا. وأعتقد أنه يجب علينا أن نبذل جهوداً ملموسة ومحددة للنهوض بإشراك المرأة ومساهمتها في منع نشوب الصراعات، وصنع السلام، وحفظ السلام، ونزع السلاح، وإصلاح قطاع الأمن.

وترحب كينيا بتقرير الأمين العام (S/2008/622)، الذي يقدم توصيات مجدية بشأن التعجيل بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد مضت الآن ثمانية أعوام على اتخاذنا لذلك القرار التاريخي. وأحرز تقدم محمود من خلال جهود الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والجمعية المدني. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وأي خطوة إلى الأمام تتطلب إعادة التفكير في الخطوة التالية مع استمرار التقدم. وبالتالي، فعلينا أن نستمر في العمل معاً من خلال اتخاذ تدابير ملموسة في جميع المجالات، وعلى الصعد كافة. ففي ذلك مصلحة جميع الشعوب.

إن إسهامات المرأة، سواء على الساحة المحلية أو في القوة العاملة المأجورة، تشكل إسهامات حاسمة في الاقتصادات الوطنية. والنساء دائماً هن أشد الفئات تضرراً جراء الحرب وحالات الصراع الأخرى. وفي كثير من الأحيان لا يكون لهن أي دور يُذكر في مفاوضات السلام أو في عمليات تحقيق العدالة أو في بناء السلام والتعمير أو في تأمين الاستقرار المحلي والمساعدة الإنسانية. ولذلك من الأهمية بمكان، أن نتناول بشكل جماعي المعوقات الهيكلية والمؤسسية التي تعرقل المشاركة المتساوية للمرأة وانخراطها الكامل. وفي ذلك الصدد، من الأهمية أن يتم تعيين المزيد من

لا يمكن أن تتنازل بأي شكل من الأشكال عن حقوق المرأة ويجب أن تتقيد بمبادئ الديمقراطية الحقيقية والمشاركة السياسية للمرأة تقيداً صارماً.

سادساً، يتعين اتخاذ إجراءات وليس إلقاء الخطب. ويجب للخطوات المتخذة إلى الأمام أن تأخذ حقوق المرأة إلى ما أبعد من مجرد الشعارات الوطنية والنوايا الطيبة. وقد وجد المستشار المعني بالقضايا الجنسانية في وزارة الداخلية الأفغانية أن الجمود التنظيمي هو ربما السبب الرئيسي للمشاكل المرتبطة بعدم المساواة بين الجنسين في الوزارات الحكومية. إننا بحاجة إلى إرادة سياسية والتزام حقيقي بترجمة الأقوال إلى أفعال. وكما ذكرنا بذلك مؤتمر باريس مؤخراً، يجب على المانحين الدوليين أن يقدموا ما تعهدوا به من معونة حتى تتمكن من استدامة الجهود الرامية إلى تحسين وضع المرأة.

وفي الختام، لإحراز التقدم في مجالات حماية المرأة أثناء الحرب والسلام، وتعزيز حقوقها ومشاركتها في عمليات السلام، تود أفغانستان أن تشدد على أهمية مواجهة التهديد المتمثل في انعدام الأمن. فالأمن هو الشغل الشاغل للبلدان الخارجة من الصراع التي تأمل أن تحرز التقدم في مجال حقوق المرأة. وبعد معالجة مسألة الأمن، لا بد من الإقرار بأهمية المشاركة الدولية، والتعاون الإقليمي، وإشراك المرأة في عمليات المصالحة، وضرورة الانتقال من الأقوال إلى الأفعال.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن

لممثل كينيا.

السيد موييتا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن

أشارك في مناقشة اليوم. وأود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة وتروؤسها. كما أشكر السيدة راشيل مايانا، والسيد ألان

السياسية. وتشغل امرأتان منهن، الآن، منصبين كبيرين في مجلس الوزراء في حكومة الائتلاف الكبير.

وفي الختام، أجدد التأكيد مرة أخرى على دعم وفد بلدي الثابت لمشاركة المرأة وانخراطها بصورة متساوية وكاملة في صون وتعزيز السلام المستدام. ونأمل أن يزداد عدد النساء المشاركات بشكل كامل في عملية صنع القرار بشأن المسائل التي تتعلق باحتياجاتهن وشواغلهن.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد أرغويو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، والتي تجسد التزام مجلس الأمن بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويشكل ذلك القرار لبنة أساسية في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في كفاءة المزيد من الفعالية والنتائج الدائمة لما يتخذه المجلس من إجراءات.

ونظرا لتأخر الوقت، سأدلي بنسخة مختصرة لبياني. وستعمم الأمانة العامة النسخة الكاملة على الوفود.

انطلاقا من منظور يركز على حقوق الإنسان، تولى الأرجنتين أولوية قصوى لحالة النساء والأطفال في الصراع، ولمشاركة النساء باعتبارهن أطرافا فاعلة أساسية في عمليات السلام، ولا سيما في مرحلة بناء السلام. وعلى مدى الـ ١٥ سنة الماضية أشركت الأرجنتين النساء في عملياتها لحفظ السلام، وهي تقوم بذلك الآن وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي إطار خطة العمل التي اعتمدها وزارة الدفاع الأرجنتينية، تم نشر ما مجموعه ٣٤١ امرأة في تلك العمليات حتى الآن، ٧٠ في المائة منهن تقريبا خلال الثمانية أعوام الماضية. وتشارك حاليا ٢٦ امرأة من بلدي في بعثتين للسلام في هاييتي وقبرص. وبذلك تحتل الأرجنتين المرتبة

النساء في مناصب عليا في مقر الأمم المتحدة وفي البعثات الميدانية.

وقبيل اختتام الجمعية العامة لدورتها الثانية والستين اتخذت الجمعية خطوة جريئة لاعتماد مشروع قرار شمل هيكلًا جنسانيا عاما للأمم المتحدة معنيا. وأعتقد أنه حينما يُقام ذلك الهيكل في آخر المطاف، فإنه سيزيل العقبات المنهجية التي عرقلت مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار الرفيعة المستوى وانخراطها في مبادرات السلام.

وعلى الصعيد الوطني، تقرر كينيا بالمكافأة المركزية للمساواة بين الجنسين والدور الحاسم الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في صون السلم والأمن. وسياستنا الوطنية المعنية بالمسائل الجنسانية والتنمية تشرك المرأة وتدججها في صلب عملية صنع القرار من خلال الإصلاح التنظيمي والمؤسسي. كما يكمل تلك السياسية المرسوم الرئاسي الصادر عام ٢٠٠٦ والذي خصص للنساء ٣٠ في المائة من جميع التعيينات وعمليات التوظيف والترقية في القطاع العام. وبدأت تلك الجهود لتعزيز مشاركة المرأة وانخراطها توثي ثمارها. فالنساء يتولين أدوارا قيادية على نحو متزايد في العديد من المجالات، ولا سيما القطاعات القضائية والتشريعية والانتخابية.

وكانت بداية هذا العام فترة صعبة للغاية على كينيا وذلك في أعقاب أعمال العنف التي اندلعت بعد الانتخابات في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، وتأثرت بها النساء والفتيات بصورة خاصة. وقد تمكنا من تفادي زيادة تفاقم الحالة بفضل ما اتخذته الحكومة من إجراءات سريعة، وبمساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. وقد شاركت قيادات نسائية في عملية الوساطة اللاحقة باعتبارهن مفاوضات أساسيات من كلا جانبي الخصومة

المرأة. وفي ذلك السياق، أنشأت وزارة الدفاع مرصدا لشؤون النساء في القوات المسلحة. ويوفر هذا المرصد للمسؤولين عن وضع السياسات العامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أداة أساسية لرصد المستجدات في حالة النساء في صفوف القوات المسلحة.

وفي ما يتعلق بالقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي، نود أن نشدد على أن إصلاح نظام القضاء العسكري في الأرجنتين يعرف الاعتداء الجنسي على أنه حرق جسيم أو حسيم جدا للنظام، وحسب الحالة.

ولضمان مشاركة المرأة مشاركة فعالة، لا بد من توفير التدريب الخاص بما فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات والوساطة والتفاوض وحفظ السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع والمساعدات الإنسانية. ولهذا الغرض، أنشأت الأرجنتين مركز الأرجنتين للتدريب لعمليات حفظ السلام المشتركة. والمركز الذي يشر العمل في عام ١٩٩٥ هو مركز للخبرة متميز لتبادل المعرفة والخبرات ذات الصلة بعمليات حفظ السلام. ولتحقيق هذه الأهداف، أدرج مركز التدريب المواضيع الجنسانية في مناهجه للمشاركين في دوراته وكذلك لأعضاء الوحدات المزمع نشرها.

في الختام، تتفق الأرجنتين مع آراء الأمين العام الواردة في تقريره (S/2008/622) حول الحاجة إلى وضع خطط عمل وطنية لتحديد الأولويات والموارد وتوزيع المسؤوليات ووضع الجداول الزمنية للاسترشاد بها في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتطبيق هذه الخطط سوف يساهم في سد الثغرات الموجودة بين السياسات وتنفيذها تنفيذًا فعالًا.

وأود أن أختتم بالقول إن الأرجنتين تؤيد التوصيات التي تقدم بها الأمين العام، ولا سيما المتعلقة منها بتخصيص

الثانية بعد أوروغواي من حيث عدد النساء المشاركات في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

كما نود أن نسلط الضوء على العمل الذي تقوم به مختلف الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة لحماية وتعزيز حقوق المرأة في هايتي، وتشجيع مشاركتها في الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نتذكر الإعلان الذي اعتمد في بانف، في كندا، خلال المؤتمر السابع لوزراء دفاع دول الأمريكتين، والذي يحدد تأكيد الالتزام بمواصلة تعميم المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام، وذلك عملاً بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وتدعم الأرجنتين بفعالية الحملة الممتدة لعدة سنوات والمنفذة على نطاق المنظومة التي أطلقها الأمين العام للقضاء على العنف ضد النساء. وفي عام ٢٠٠٧، وفي إطار تلك الحملة، أقيمت حملة للتوعية في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي من خلال مسابقة للملصقات، بمبادرة من الأرجنتين. وكان الهدف من المسابقة هو زيادة وعي سكان بلدنا بحالات العنف التي يتعرض لها النساء والأطفال في الأماكن العامة والخاصة.

وتقدر الأرجنتين النظر في دور المؤسسات الإقليمية باعتبارها أطرافاً فاعلة أساسية في تعزيز السلام، إلى جانب تنفيذ ولايات الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، عملت الأرجنتين جاهدة في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي على تعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وينبغي التأكيد على أن تلك المسألة أدرجت، بطلب من الأرجنتين، في جدول أعمال الاجتماع الاستثنائي العشرين للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بشأن المرأة، والذي سيعقد في برازيليا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

وقد شجعت الأرجنتين تعميم المنظور الجنساني في إصلاح قطاع الأمن بغية تهيئة بيئة أكثر مواءمة لمشاركة

وإلى جانب الحاجة إلى التغلب على تهميش المرأة في جميع مراحل صنع القرار المتعلق ببناء السلام وتسوية الصراعات، لا بد لنا من وضع سياسات تتوخى تعزيز الدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة في حالات ما بعد الصراعات. وفي الحقيقة، إن لحالات الصراع أثرا كبيرا على النساء. فهن في أكثر الأحيان ضحايا العنف، بما في ذلك العنف الجنسي واستعماله كسلاح في الحرب. وفي الوقت نفسه، النساء أصبحن أيضا الأطراف الرئيسية في توفير الأمن الاقتصادي ومصدرا لبقاء أسرهن، وغالبا ما يقمن بدور رب الأسرة. ومن ثمّ توجد حاجة إلى ضمان أن نستفيد في حالات ما بعد الصراع، من خبراتهن وأن نتيح الفرص لتمكين النساء في مجتمعاتهن.

وتؤكد البرتغال مجددا التزامها بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذا تاما. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ المجلس بأننا نقوم حاليا بوضع خطة عمل وطنية للمساهمة في تنفيذ الوثيقة التاريخية على صعيد السياسات الوطنية والإقليمية والدولية. ويقوم بوضعها فريق متعدد التخصصات ويضم أعضاء من الهيئات والوزارات الحكومية المختلفة، وهي وزارات الخارجية والعدل والداخلية والدفاع، وكذلك رئاسة مجلس الوزراء المسؤولة عن سياسات المساواة الجنسانية. وفي المراحل المبكرة، تمت دعوة عدد من أعضاء المجتمع المدني لتقديم إسهامات. وسوف تستمر هذه المشاركة طوال فترة العملية، بما في ذلك خلال مرحلة التنفيذ.

أما بخصوص مضمون الخطة، فنحن نركز بشكل رئيسي على الحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام، أي في بعثات حفظ السلام وإشراكها في مناصب اتخاذ القرار. ومن الأهمية القصوى أيضا أن نضمن لجميع الأطراف المشاركة في بعثات حفظ السلام، ولا سيما الأطراف ذات المناصب الرفيعة المستوى أن تتلقى التدريب المناسب بشأن مراعاة المسائل الجنسانية. وأخيرا، ستكون

موارد أكبر للميزانيات من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطى الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد سالغيرو (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بضم صوتي إلى الآخرين في تقديم الشكر لرئيس مجلس الأمن على عقده هذه المناقشة المفتوحة حول هذا الموضوع الهام للغاية. وأود كذلك أن أشكر السيدة راشيل مايانيا، المستشارة الخاصة للأمين العام؛ والسيد ألين لي روي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسيدة إينيس ألبيردي، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ والسيدة سارا تيلور، منسقة الفريق العامل التابع للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن، على مداخلاتهم المفيدة والشاملة حول الوضع الحالي للمرأة فيما يتعلق بالسلام والأمن.

وتؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد كان اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حدثا هاما في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فقد استرعى انتباه المجلس إلى المسألة الملحة للمساواة الجنسانية وتمكين المرأة، ولكنه أوضح أيضا أن للمرأة دورا تقوم به في حالات الصراع إلى جانب كونها ضحية، وهو دور صانعة السلام وحافظة السلام.

وينبغي أن نضمن الإنصات إلى صوت المرأة في جميع المراحل، من منع نشوب الصراع إلى تسوية الصراع، وطبعا خلال عمليات ما بعد الصراع. ونعتقد أن مشاركة المرأة والرجل بصورة متساوية في عمليات صنع القرار لها أثر إيجابي على نظام الأمن الدولي، وبالتالي فإنها تدعم تحقيق هدي مجلس الأمن، وهما السلم والأمن.

الجديدة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالمرأة مع تعزيزها وتوطيدها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل

المغرب.

السيد شبار (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ

ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن وفد بلادي، على اختياركم لمسألة المرأة والسلام والأمن البالغة الأهمية موضوعا للمناقشة المفتوحة لهذا الشهر في مجلس الأمن. وفي هذا العام، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الثامنة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يتعين علينا تقييم تنفيذ هذا القرار وأثره على وضع النساء والفتيات في بلدان الصراع وما بعد الصراع.

والتدابير الوطنية ضرورية لكفالة أن تقضي المجتمعات الضعيفة الخارجة من الصراعات على تلك الممارسات غير الإنسانية وتعزز قطاعي الأمن والعدالة من خلال بدء عمليات إعادة الإعمار، التي ينبغي أن يشارك فيها كل من الرجال والنساء بدون أي تمييز. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تدعم عمليات حفظ السلام المبادرات التي تطلقها المرأة ومشاركة الجماعات النسائية في جميع الأنشطة المرتبطة بعملية السلام وتسوية الصراعات.

ومن المهم أن نشدد على أهمية الدور الحاسم الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، التي أنشئت في أعقاب مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتتمتع لجنة بناء السلام بجميع المقومات الضرورية لتجديد دور المرأة وتعزيزه، حتى تتمكن من المشاركة في أنشطة إعادة الإعمار وبناء السلام في البلدان المتأثرة بأعمال اللجنة. ومن قصص النجاح التي يلزم تكرارها في أماكن أخرى تعميم المساواة بين الجنسين في استراتيجيات بناء

الحاجة إلى وقاية النساء والفتيات من العنف ومكافحته وتقديم المساعدة للضحايا في حالات الصراع وما بعدها أمر في صلب هذه الخطة.

ولوضع سياسات مناسبة للتعامل مع مرتكبي العنف الجنسي وتوفير الدعم المطلوب للضحايا، وهو الدعم الصحي والنفسي والوصول إلى سوق العمل وحصول أطفال الضحايا على التعليم، من الضروري أن تدرك جميع أطراف الصراع أنه قد تم ارتكاب اعتداءات جنسية وأنه ينبغي الاستماع إلى النساء خلال محادثات التفاوض على السلام. وكما علمنا التاريخ الحديث، فإن تجاهل تلك الأمور لا يؤدي إلا إلى إطالة أمد الإفلات من العقاب وعرقلة وضع السياسات المتكاملة والفعالة لتلبية احتياجات المرأة.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أرحب باتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨). إن العنف الجنسي، كما أقر مجلس الأمن الآن، هو في الواقع مشكلة أمنية، بما في ذلك حينما يستخدم كسلاح للحرب. وينبغي أن نسعى جميعا إلى وضع حد لهذه المحنة.

ونود كذلك أن ننتهز هذه الفرصة لنرحب بجملة الأمين العام المسماة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة". والبرتغال أيضا تسعى باستمرار إلى مكافحة هذه الآفة، ولا سيما على الصعيد الداخلي.

إننا نرحب بكل فرصة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولكننا نؤمن بأن تنفيذ هذا القرار ينبغي أن يكون مهمة يومية. فلا بد من تعميم المنظور الجنساني في عمل مجلس الأمن.

ونأمل أن يتسنى استعراض هذا الوضع على ضوء الهيكل الجنساني الجديد للأمم المتحدة. وفي هذا الشأن، اسمحوا لي أن أعرب عن أمل البرتغال في أن يتم التوصل خلال الدورة الحالية للجمعية العامة إلى اتفاق بشأن الهيئة

المباشرة، ولا سيما للبلدان الأفريقية حين تطلبها، أو للتعاون الثلاثي الأطراف، بمشاركة من شركاء آخرين لكي نكفل تنفيذ ذلك القرار.

وقد استجاب المغرب من جانبه بشكل إيجابي للحركة التي جرى إطلاقها على الصعيد الدولي لمكافحة العنف ضد المرأة. وتنفذ تلك الاستجابة على كثير من المستويات، وبصفة خاصة من خلال وضع استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة وتنفيذ خطة عمل لتنفيذ تلك الاستراتيجية بتعزيز مؤسسات الأحياء وتقديم الخدمات القانونية للنساء اللواتي تقعن ضحايا للعنف، وإجراء الإصلاحات القانونية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية.

وما برح المغرب يبذل جهودا كبيرة، وهي تلقى ترحيبا واسع النطاق، لتعزيز المساواة بين الجنسين. والواقع أن بلدي يرى أن هذه التدابير أساسية لتحقيق الحكم الرشيد والأهداف الإنمائية المتفق عليها. والمساواة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من سياسات حكومي التي تشكل بدورها جزءا من عملية شاملة قائمة على تعزيز التضامن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكافؤ الفرص للجميع.

وإدراكا من المغرب أن التنمية البشرية المستدامة يجب أن تشمل سياسات متكاملة تراعي المنظور الجنساني، فهو يتخذ منذ عدة سنوات تدابير استباقية لتعزيز مشاركة المرأة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. وتشمل إجراءاتنا العملية في هذا الصدد إدماج البعد الجنساني في وضع وتحليل الميزانية الوطنية. ونحن من أوائل البلدان التي تفعل ذلك.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تأييدنا الكامل للإجراءات الكثيرة التي يتخذها المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في المغرب. ويتجلى في تلك الإجراءات تنامي الاهتمام بمسألة العنف ضد المرأة وبالإدارة

السلام المتكاملة التي طبقتها اللجنة في بوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو.

ولذلك يدعم بلدي التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وبخاصة القرارين ١٤٣/٦١ و ١٣٣/٦٢ المتعلقين بتكثيف الجهود المبذولة للقضاء على جميع أشكال العنف المرتكب ضد المرأة والقرار ١٣٤/٦٢ المتعلق بالقضاء على الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بجميع مظاهرها، بما في ذلك المرتكب منها في حالات الصراع والحالات المرتبطة به. وتلك صكوك فعالة لتعزيز وحماية حقوق المرأة في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع، وفي جميع الحالات المتسمة بالعنف.

ومن الواضح أن مشاركة المرأة النشطة في عمليات السلام ومنع نشوب الصراع وحفظ السلام وبناء السلام وتمكينها عنصرا حيويان لاستدامة السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، يقيم أحدث تقرير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2008/622) الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من جانب مجلس الأمن والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، ويورد التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني لهذا الغرض.

غير أنه رغم إحراز بعض التقدم في إدماج المنظور الجنساني في السياسات الوطنية والاستراتيجيات العالمية الرامية إلى النهوض بحالة المرأة، ما زالت أوجه القصور والضعف مستمرة في التنفيذ الفعلي لتلك السياسات.

ويرى بلدي، الذي يعلق أهمية كبيرة على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أنه يجب الاضطلاع بتنفيذه في إطار نهج عالمي ومتكامل يعي جهود جميع الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية على نحو منسق ومتناغم. وفي هذا الصدد، لدينا الاستعداد للتعاون الثنائي ولتقديم المساعدة التقنية

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): ترحب السويد بالتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) منذ اتخاذه قبل ثمانية أعوام، ولكن ما زال يلزم عمل المزيد. ونحن جميعاً، الأمم المتحدة والدول الأعضاء، يجب أن نكشف جهودنا المبذولة لمعالجة وضع المرأة وحقوقها والأدوار التي تقوم بها في الصراعات المسلحة.

ونعرب عن ترحيبنا أيضاً بحملة الأمين العام الرامية إلى الاتحاد من أجل إنهاء العنف ضد المرأة، التي تسعى لزيادة جهود الدعوة على الصعيد العالمي فيما يتعلق بجميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.

ولا بد من إشراك النساء في حل الصراعات المسلحة التي تؤثر عليهن وعلى أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. وينبغي أن يشاركن سواء في المفاوضات على اتفاقات السلام أو في تنفيذها. كما ينبغي أن يتمكن من المشاركة على قدم المساواة في عملية صنع القرار السياسي. ويجب أن نعمل فعلياً على زيادة الفرص المتاحة لإشراك المرأة في مفاوضات وعمليات السلام، وفي عمليات الإنعاش وجهود المصالحة، وفي إصلاح القطاع الأمني. وعندما تكون المرأة جزءاً من عمليات التفاوض الرسمية وغير الرسمية، تزيد فرص إيجاد حل مستدام مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

وينبغي أيضاً أن نعمل على زيادة الوعي على الصعيدين المحلي والوطني بدور المرأة في إدارة الصراعات وبناء السلام. ويمكن عمل ذلك عن طريق ضم مستشارين للشؤون الجنسانية بشكل منهجي إلى الوحدات وعن طريق تدريب المستشارين القانونيين والعسكريين وغيرهم من أفراد الأمن على كيفية تعميم المنظورات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في أنشطتهم.

ويجب ألا ننسى أن النساء كثيراً ما تشاركن مشاركة فعلية في الجماعات المسلحة. وهذا يعني أن من

الاقتصادية، كما يتبين من الجهود التي تُبذل لإدماج البعد الجنساني في سياسات التنمية.

ولا أريد أن أظلم في صدد الأنشطة التي يقوم بها بلدي فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة بصفة عامة في سياق توطيد سيادة القانون والديمقراطية، ولكني أود أن أؤكد مجدداً دعم بلدي لرؤية الأمين العام في هذا الصدد. ويتمثل موقفه في أن لمنظومة الأمم المتحدة دوراً تؤديه في تعزيز القدرات الوطنية، خاصة على أعلى المستويات، في مجال تحديد السياسات العامة واعتماد التدابير وإقامة الشراكات المتعددة الأطراف. ويجب أن يقترن هذا الدعم بالموارد المالية والمساعدة التقنية على تنفيذ تلك السياسات ووضع حد للفظائع التي ترتكب ضد المرأة في حالات الصراع.

وتحقيقاً لتلك الغاية، يرى بلدي أن تستند جهودنا إلى أربعة أنشطة رئيسية. أولاً، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مصير النساء اللواتي يتم تجنيدهن قسراً في حالات الصراع من قبل الجماعات المسلحة وإجبارهن على حمل السلاح. ثانياً، يجب تعزيز البعد الجنساني لقطاع العدالة من أجل منع إفلات المسؤولين عن هذا العنف من العقاب. ثالثاً، لا بد من تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. رابعاً، يجب ضمان المساواة بين الجنسين في مختلف قطاعات الحياة العامة.

وفي الختام، يحدو وفدي الأمل في أن تسهم هذه المناقشة في تعزيز دور المرأة المسلم به الآن في صون السلام والأمن وفي بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل

السويد.

الممثلين الخاصين للأمين العام، والمبعوثين الخاصين، منظور أوضح للمساواة الجنسانية. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في البيئات التي عانت فيها المرأة من العنف القائم على نوع الجنس. ولا يمكن التسامح بعد الآن، في هذه المناصب من المسؤولية، مع عدم فهم المسائل الجنسانية، ولا مع عدم الرغبة في إيلاء الاعتبار لأهميتها. لذا، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن جميع تدريبات ما قبل النشر، ينبغي أن تشمل محتوى جنسانياً. كما ينبغي معالجة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والمسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على النحو الواجب، باعتبار ذلك جزءاً من جهود إصلاح الهيكليّة الجنسانية في الأمم المتحدة.

ومن العقبات أمام تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، عدم وجود بنود في الميزانية لأنشطة الجنسانية. لذا، نرى تضمين اقتراحات بشأن آليات بعينها، بما فيها التمويل، في التقرير المقبل للأمين العام حول المرأة والسلام والأمن، بغية ضمان التنفيذ الكامل لتوصيات القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

وفي المناقشة المفتوحة بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في السنة الماضية، أكدت السويد أننا جميعاً نتحمل مسؤولية تقديم الأفكار، والمبادرات والممارسات الجيدة. واسمحوا لي أن أتقاسم معكم بعض الخبرات. في عام ٢٠٠٦، أطلقت السويد خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهي تنص على أن المساهمة السويدية بأفراد لبعثات حفظ السلام ينبغي أن تشتمل على النسبة ذاتها من الضباط الإناث، كما في القاعدة الوطنية.

بهذه الروح، اتصلت الشرطة السويدية مؤخراً بجميع ضباط الشرطة الإناث، اللواتي لديهن خبرة أكثر من ثماني سنوات من الخدمة، وأخبرتهن بكيفية التقدم لمنصب ما في بعثة لحفظ السلام. ولدى السويد الآن وحدة شرطة كلها

الضروري اتخاذ نهج يراعي الأبعاد الجنسانية في تصميم وتخطيط وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تشرف عليها الأمم المتحدة. وينبغي أن تعالج على نحو شامل أحوال ودور النساء والفتيات في الجماعات المسلحة، واحتياجاتهن التدريبية، بما فيها التدريب المهني غير التقليدي، واحتياجاتهن الخاصة في مجال إعادة الإدماج. ويجب النظر أيضاً في احتياجات النساء المرتبطات بالجماعات المسلحة في مهام مختلفة، منها اتخاذهن قسراً كزوجات وإجبارهن على الحمل.

وتمثل ضرورة حماية المرأة والفتاة خلال الصراعات والأزمات عنصراً ضرورياً من عناصر السلام والأمن. وقد أبرز القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) هذا الجانب وفصله بشكل خاص.

وقد رأينا شواهد كافية على فظاعة العنف الجنسي الذي ترتكبه الجماعات المسلحة، بل وأحياناً القوات الحكومية، ضد المرأة. ومكافحة هذه الظاهرة جزء من الولاية لحماية المدنيين. ولأن العنف نادراً ما يتوقف بعد انتهاء الصراع، ينبغي أن تتواصل هذه الجهود، حتى بعد التوصل إلى اتفاق سلام، بما في ذلك ضمان حصول المرأة على العدالة، في إطار الجهود الرامية إلى إرساء سيادة القانون. ومع أن الأمم المتحدة بذلت جهوداً عديدة في هذا المجال، فإنه من المؤسف جداً أن حفظة السلام ما زالوا حتى اليوم متورطين في استغلال وتحرش جنسيين في مناطق الصراع. إن هذا غير مقبول مطلقاً.

كما أن التوازن الجنساني ما زال مفقوداً على جميع المستويات، في البعثات والأمانة العامة على حد سواء. فينبغي تعيين المزيد من النساء في منصب الممثل الخاص للأمين العام، والمبعوثين الخاصين، كما ينبغي تعيين المزيد منهن في مناصب عليا في الأمانة العامة وفي البعثات. وينبغي أن يكون لدى

الخاص للأمين العام للمساائل الجنسانية والنهوض بالمرأة؛ والسيد آلان لوروي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة إينيس البيردى، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على الأعمال الرائعة التي يقومون بها.

أود أن أؤكد التزام أوغندا بتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). لقد أحطنا علماً بتقرير الأمين العام (S/2008/622)، ونود أن نبرز ما فعلته أوغندا.

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية في أوغندا تتجاوز المكتب الانتخابي، وتمتد إلى مجالات أخرى، بما فيها جهود بناء السلام والمصالحة، كما هو وارد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولدى أوغندا حركة سلمية نسائية متقدمة ودقيقة ومنظمة للغاية. وحتى قبل اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كانت حكومة بلدي قد دعمت جهود أولئك القادة النساء، ومنهن السيدة بيتي بيغومي، التي ترأست في البداية محادثات السلام مع جيش الرب للمقاومة من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٤، لإنهاء الصراع في الجزء الشمالي من أوغندا.

لقد وضعت الحكومة الأوغندية أيضا بعض الأحكام لمشاركة المرأة في محادثات السلام الجارية في جوبا. وبالإضافة إلى السيدتين العضوين المباشرين في فريق السلام، يسّرت أوغندا للمرأة حضور الاجتماعات. وكانت جهود الحكومة الأوغندية مدعومة بمبادرات منظمات المجتمع المدني، ومنها تحالف المرأة لسلام المجتمع المدني، الذي قام بدور أساسي في طرح صوت المرأة وقضاياها على الطاولة، من خلال حملاته للسلام، وبرامجه لبناء قدرات القيادات والمنظمات النسائية على المستوى الوطني. وهذه الأنشطة إقرار بالدور الحاسم للمرأة في استدامة المجتمع أثناء الصراعات، وعند إعادة بنائه بعدها.

من الإناث في تيمور - ليشتي. علاوة على ذلك، عيّنت السويد أول نائب مستشار أثنى لشؤون الشرطة في إدارة عمليات حفظ السلام. وفي السنة المقبلة، سيكون لدى السويد طالبات بعدد الطلاب تماما في أكاديمية الشرطة الوطنية. ونتيجة لهذه الجهود النشطة، حققت السويد نسبة من ضباط الشرطة الإناث، العاملات في عمليات حفظ السلام وراء البحار، مساوية لنسبتهن في الوطن.

وفي القوات العسكرية وفرق المراقبة الخاصة، التي تشكل جزءاً من مساهمتنا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، ستكون هناك مشاركة متساوية من الضباط الإناث والذكور. وفي العامين الماضيين، طالبت السويد بقدرة جديدة في بعثات حفظ السلام. فنحن نعتقد أن المراقبين المدنيين سيشكلون عنصراً مكملًا هاما للقدرات التي لدينا. ويمكن لهؤلاء المراقبين أن يكونوا أداة أكثر ملاءمة للتعامل مع العنف ضد النساء والفتيات.

والسويد الآن في طور استعراض خطة عملنا الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد تم إعدادها من خلال عملية تشاورية، بما في ذلك السلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني. وقد أسهمت في وضع المسائل المتعلقة بالمرأة في الصراعات المسلحة على رأس جدول الأعمال، وجعلت الجميع مدركين لأهمية إلحاق المزيد من النساء بالإسهامات السويدية في بعثات السلام. ونوصي بجرارة الدول الأعضاء الزميلة، التي لم تُعد خطط عمل وطنية خاصة بها، لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أن تفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطى الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر السيدة راشيل مايانيا، المستشار

أوغندا في تنفيذ القرار، ولا سيما برنامج الستين المعنون "دعم مشاركة المرأة في بناء السلام ومنع العنف الجنسي في الصراع: نُهج يقودها المجتمع المحلي" الذي أطلقه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في أوغندا، عام ٢٠٠٧، بدعم من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة.

ويركز ذلك البرنامج على دعم حصول المرأة على العدالة ومشاركتها في عمليات بناء السلام. ويشدد بصفة خاصة على مقاطعات غولو وكيغوم وليرا، وذلك من خلال دعم مشاركة المرأة في عملية جوبا للسلام، ومن خلال العمل مع إدارة الشؤون السياسية لإسداء المشورة حول الشؤون الجنسانية إلى المبعوث الخاص للأمم المتحدة، وكذلك العمل على ضمان تناول الأولويات المتعلقة بالمرأة في عملية السلام. كما يدعم البرنامج إطلاق حملة لزيادة مشاركة المرأة في قوة الشرطة المنتشرة في شمال أوغندا بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة.

وعلى مستوى السياسات، تظطلع الرابطة البرلمانية للمرأة في أوغندا بتوعية الزملاء البرلمانيين بالمسائل الجنسانية فيما يتعلق بمشروع قانونين مهمين، وهما مشروع قانون العلاقات الأسرية ومشروع قانون العنف المنزلي، واللذان ما زالا قيد المناقشة في الأجهزة المختصة في أوغندا. كما سيعمل البرنامج مع المؤسسات الحكومية المحلية من أجل اعتماد قوانين داخلية تراعي المنظور الجنساني في المقاطعات ذات الأولوية والمذكورة أعلاه.

في الختام، أود أن أكرر التزام أوغندا بمواصلة بناء القدرات من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي هو ممثل شيلي، وأعطيه الكلمة.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تود شيلي أن تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة

وتعمل الحكومة الأوغندية حالياً، بالتعاون مع شركائها في التنمية، على إعادة توطين المجموعات المشردة في المناطق المتضررة بالصراع، وإعادة تأهيلها. وهناك ترتيبات خاصة للفئات الأكثر ضعفاً، والتي تشمل المرأة بموجب الخطة الوطنية لاستعادة السلام والتنمية في شمال أوغندا. والآلية الوطنية أطلقت عملية إدماج المنظور الجنساني في تلك الوثيقة، لضمان أن تتمتع المرأة بالفرص، وتستفيد من التدخلات المرسومة على قدم المساواة.

والمرأة الأوغندية مشاركة في بعثات حفظ السلام. فهناك الآن ١٦ ضابط شرطة من النساء يخدمن في بعثات حفظ السلام في ليبيريا والسودان وتيمور - ليشتي، وكذلك في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ويجري حالياً تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى النظام القضائي المعتاد، هناك اقتراحات باستخدام النظم القضائية العرفية، مثل نظام ماتو أبوت في شمال أوغندا، لحل المظالم وتسويتها، بدون إباحة الإفلات من العقاب.

وما كان يمكن تحقيق أي من هذه الإنجازات بدون بعض التحديات. ومن أهم العقبات أمام الحكومة، أن مشاركة المرأة تشتمل على فهم محدود للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على جميع المستويات. والمزيد من حلقات العمل والحلقات الدراسية أمر أساسي لتوعية المرأة. وتواجه بعض التحديات بمبادرات تقودها منظمات المجتمع المدني، التي يسهّر التدريب على المهارات للقيادات النسائية، وبالزيارات التعليمية المتبادلة والاجتماعات التشاورية على المستوى المجتمعي، في محاولة لوضع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) موضع التطبيق.

في هذا الصدد، ترحب الحكومة الأوغندية بالدعم والتعاون اللذين أبداهما المجتمع الدولي والأمم المتحدة لجهود

آذار/مارس ٢٠٠٩، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، بتقديم مشروع نهائي لخطة عمل وطنية تفي بمتطلبات القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي يوم الخميس ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، قُدم المشروع الأول للخطة إلى القطاع العام والمجتمع المدني للسماح بإجراء مناقشة مفتوحة وتشاركية تؤدي إلى وضع مشروع نهائي يعبر بصورة حقيقية عن مصالح مجتمعنا.

وكما أوصى الأمين العام في تقريره، يمثل مشروع خطة العمل تصميمًا شاملاً لأفضل مشاركة ممكنة للهيئات المعنية. يمنع نشوب الصراعات وإدارة الصراعات القائمة وحلها، مع إدراج المنظور الجنساني على نحو شامل. وتوجد عدة خطوات عمل رئيسية في خطة العمل الوطنية المطروحة للمناقشة.

أولاً، سيتم تطبيق نهج جنساني فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها، في شيلي وخارج حدودنا على السواء. ثانياً، يجب تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في عمليات حفظ السلام وفي هيئات صنع القرار المعنية. ثالثاً، يجب أن نعلم مراعاة المنظور الجنساني على أوسع نطاق ممكن في وضع وتنفيذ وتطبيق سياساتنا التعاونية الدولية. ويتعلق خط العمل الرابع بتعزيز القدرة التقنية للمسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني على السواء فيما يتصل بالمنظور الجنساني والأمن والصراعات. خامساً، يجب تعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في المنطقة، وذلك من خلال تبادل الخبرات والتعاون الدولي على أساس ثنائي، وفي الآليات الإقليمية المعنية بعمليات حفظ السلام التي تشارك فيها شيلي، ولا سيما في سياق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وبعد اعتماد خطة العمل الوطنية في سياق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ستتع شيلي أحد المبادئ

بشأن المرأة والسلام والأمن. كما نشكر ممثلي الأمانة العامة والمجتمع المدني على مداخلتهم المهمة بشأن المرأة في حالات الصراع وحالات ما بعد انتهاء الصراع. ونشكر الوفود على تحليها بالصبر في الاستماع إلى المداخلات التي تتم في هذا الوقت المتأخر.

تؤيد شيلي تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به وفد أيرلندا بالنيابة عن البلدان الأعضاء في شبكة الأمن الإنساني.

في هذا العام، وبعد مرور ثماني سنوات على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اتخذ المجلس القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الذي يكشف عن استمرار ارتكاب الفظائع ضد المرأة في الصراعات المسلحة. إن ذلك الوضع غير مقبول في هذه الحقبة من القرن الحادي والعشرين، ويجب أن نوقفه فوراً.

ونحن نعرب عن ترحيبنا بتقرير الأمين العام عن هذا البند (S/2008/622). وفي حين نلاحظ إحراز بعض التقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإنه يشير أيضاً إلى أن وضع المرأة في حالات الصراع وحالات ما بعد انتهاء الصراع لم يتحسن. وفي ذلك الصدد، وكما أشار رئيس شبكة الأمن الإنساني، فإن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ليس شاغلاً لمجلس الأمن أو منظومة الأمم المتحدة فحسب بل هو شاغل المجتمع الدولي بأكمله.

وفي ذلك السياق، يعد وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية أمر حاسم. وقد بدأت شيلي العمل على هذه الخطة، التي تبين في هذه المرحلة الأساسية الأولوية التي تعطيها حكومة شيلي للتطبيق الشامل لمسألة التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الحكومية.

وفي آذار/مارس الماضي، أنشئ فريق عمل يتكون من ممثلين عن وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والدائرة الوطنية لشؤون المرأة والمجتمع المدني، وأنيطت به مهمة القيام في

ضد المرأة في الصراعات المسلحة وتعويض الضحايا. ويتطلب ذلك أيضا بذل الجهود لتحسين المراجعة الداخلية في الأمم المتحدة في هذا المجال، وكذلك بذل الجهود لضمان التزام البلدان المساهمة بقوات بمحاكمة الجناة. ولقد نظر مؤتمر ويلتون بارك الأخير بتفحص في الجهود القائمة لمنع استهداف المرأة والطفل بالعنف الجنسي، وخلص إلى أن حفظه السلام العسكريين بحاجة إلى مبدأ صريح ومبادئ توجيهية واضحة للعمل على حماية النساء والفتيات. ويجب إعطاء أولوية أكبر لتعزيز وتوضيح ولايات حفظ السلام فيما يتعلق بالعنف الجنسي داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد الوطني معا.

إن العنف المرتكب ضد المدنيين أثناء الصراعات المسلحة وبعد انتهائها، لا سيما ضد المرأة والطفل، يجعل من تحقيق المصالحة والسلام الدائم والتنمية أمورا أكثر صعوبة كما أن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، بوصفه وسيلة من وسائل الحرب، له أثر مدمر للغاية على ضحاياه والمجتمع الدولي برمته.

إن اتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بشأن المرأة والسلام والأمن والعنف الجنسي في حالات الصراع المسلح كان خطوة هامة. ويؤكد القرار على أن: "العنف الجنسي، حين يُستخدم... كوسيلة من وسائل الحرب لاستهداف المدنيين عمدا... قد يؤدي إلى استفحال حالات النزاع المسلح وقد يعيق إعادة السلام والأمن الدوليين"، (القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الفقرة ١)، وبين المجلس للعالم بأن العنف الجنسي مشكلة أمنية تتطلب استجابة أمنية منهجية. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة في ٣٠ حزيران/يونيه.

وتؤيد النرويج تأييدا قويا الجهود الموحدة لـ ١٢ كيانا من كيانات الأمم المتحدة لتضمين خطة عمل الأمم

الأساسية في سياستنا الخارجية، وهو تعزيز الحقوق الأساسية للإنسان على المستوى العالمي، بما في ذلك المنظور الجنساني بمعناه الأوسع والذي ينبغي أن يكون عنصرا محوريا للسياسة الخارجية الحديثة الموجهة لخدمة الناس.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): لقد انقضت ثماني سنوات على اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ثماني سنوات شاهدنا فيها تزايد الوعي في المجلس إزاء الحاجة إلى إشراك المرأة في عمليات السلام وجهود بناء السلام. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح. ولكننا ما زلنا بمنأى عن التنفيذ الكامل، ولا نزال نواجه تحديات عديدة.

لا تزال المنظورات المتعلقة بالمرأة مهملة في مفاوضات السلام. ويتم التغاضي عن الشواغل والاحتياجات الخاصة بالمرأة، أو تنحيتها إلى ذيل قائمة الأولويات. ولا تزال النساء والفتيات مستهدفات وضحايا للظلم والاعتداءات والعنف في الصراعات المسلحة وفي حالات ما بعد انتهاء الصراعات. وتظل مسألة الإفلات من العقاب على الفظائع المرتكبة ضد المرأة والطفل دون حل إلى حد كبير.

ولا نزال نسمع عن ادعاءات بسوء السلوك الجنسي من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، بالرغم من سياسة عدم التسامح المطلق التي أعلنها الأمين العام. يجب أن ينتهي هذا الوضع المخزي. ومن الواضح أنه يتعين تعزيز سياسة عدم التسامح المطلق هذه. وقد آن الأوان لفرض رقابة داخلية أفضل، ووضع تدابير أكثر فعالية لمنع، وتحسين القدرة على إجراء التحقيقات والمحاكمات.

وسوف تشجع النرويج المجلس مرة أخرى على اتخاذ إجراء بشأن توصية الأمين العام بإنشاء آلية رصد لمنع العنف

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

الآنسة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أن أهنتكم على عملكم بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ونشكركم على المبادرة التي أخذ وفدكم زمامها بعقد جلسة مفتوحة بمناسبة الذكرى الثامنة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن. ونعرب عن شكرنا أيضا لتوزيع الورقة المفاهيمية في الأيام القليلة الماضية والتي وفرت توجيهها للمناقشة.

وكولومبيا بوصفها صديقة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تعمل على إعلاء شأن وتنفيذ الولايات الواردة في هذا القرار، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالتزام الدول. وكما جاء في الورقة المفاهيمية، أصبح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هاديا للجهود الوطنية الرامية إلى بلوغ المساواة في الجهود بين الجنسين في بناء السلام. وفي حالة بلدي أدمجت الولايات المتضمنة في القرار في سياسات وخطط وبرامج مختلفة ستعزز من السلم والأمن والمساواة بين الجنسين، وبخاصة من خلال خطتنا للتنمية الوطنية للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠.

أود أن أتشاطر بإيجاز ثلاث مبادرات يجري العمل عليها حاليا في بلدي في هذا الصدد. وتبين تلك المبادرات الكيفية التي يمكننا بها، من وجهة نظر وطنية، انتهاج ممارسات توسع وتقوي من دور المرأة في بناء السلام. ويشير الاعتبار الأول إلى ضرورة جعل تلك المشاركة حقيقة من خلال نهج برنامجي طويل الأجل ومدمج بالكامل في سياساتنا الوطنية. وخبرة بلدي في صياغة خطة العمل القانونية بشأن حقوق الإنسان الوطنية والقانون الإنساني الدولي تركز على هذا النهج.

المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في مبادرة الصراع، وتسعى الخطة إلى تحسين التنسيق والمساءلة ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى منع العنف الجنسي والاستجابة بفعالية لاحتياجات الناجين.

إن انعدام الأمن داخل وخارج مخيمات اللاجئين يمثل مشكلة كبيرة. فالنساء والفتيات المشردات يتعرضن بدرجة كبيرة للاعتداءات الجنسية والعنف الجنسي بسبب ظروف التبعية التي كثيرا ما تنشأ في المخيمات. وتوزيع الأغذية والحاجة إلى نقل المياه والوقود من خارج منطقة المخيم وحالات التصحاح الضعيفة، كلها عوامل هامة في ذلك. وهكذا فإننا في جهودنا الإنسانية في الترويج نهدف إلى كفالة مشاركة النساء والرجال على جميع مستويات التخطيط والتنظيم والإدارة العامة لمخيمات اللاجئين. ولا بد من تسجيل النساء بصورة منتظمة ومعاملتهم بوصفهن أفرادا بدلا من معاملتهم حصرا على أهن أعضاء في أسرة الرجل. وينبغي أن تنظم المخيمات بحيث يجري إيواء العازبات من النساء والعزّاب من الرجال في مناطق سكنية منفصلة.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على فرادى الدول الأعضاء. وتطوير خطط عمل وطنية طريقة جيدة للبدء بالإجراءات الاستراتيجية، وتحديد الأولويات والموارد وتقدير المسؤوليات والأطر الزمنية لرصد جهود التنفيذ. لقد أقرت الترويج خطة عمل وطنية في عام ٢٠٠٦، وأثبتت هذه الخطة على أنها أداة ناجعة في عملية تنفيذ القرار. ويسرنا أن نلاحظ أن خطة العمل قد ألهمت عمليات مماثلة فيما بين شركائنا ونشعر بالتشجيع بشكل خاص إذ نرى أن النساء يتبوأن أماكنهن الصحيحة في عمليات السلام في السودان ونيبال. وتتطلع قدما إلى مواصلة العمل مع جميع أعضاء المجلس وغيرهم من الشركاء لكفالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومشاركة النساء على قدم المساواة في بناء السلام.

أيضا من أجل إنشاء شبكات تتألف من منظمات اجتماعية نسائية لمكافحة العنف وتعزيز المساواة بين الجنسين.

وتمارس المجالس مهمة الرصد والرقابة الاجتماعية للسياسات التي تتبعها الدولة بالنسبة للنساء والعمل بالتنسيق مع مكتب مستشارة الرئيس لإنصاف المرأة، الأمر الذي يمكن من رصد كاف للإجراءات التي تتخذ والمنجزات التي تحقق.

وأخيرا أود أن أشدد على الخبرة الوطنية التي اكتسبناها عن طريق ما يسمى بمختبرات السلام. وهذه المبادرة عززت من ممارسات المصالحة التي كبحت مسببات العنف على الصعيد الوطني. وفي تطوير هذه المبادرة مع برنامج دعم عملية السلام في كولومبيا التي اتفق عليها مع الاتحاد الأوروبي، أصبح دور مشاركة المرأة أساسيا.

إن التحرك الواسع لمشاركة المواطنين من أجل السلم أصبح مختبرا مجتمعا حقيقيا باستخدام أدوات سيادة القانون، ونعمل على استكشاف السبل التي يحتاج إليها المجتمع الكولومبي والمجتمعات المحلية لمكافحة العنف وتحييد التنمية المستدامة. وهذه النهج ما برحت تترجم إلى مبادرات سلام وتنمية تقودها المنظمات النسائية والشباب والكولومبيون من أصل أفريقي والسكان الأصليين على الصعيد المحلي والإقليمي. وعلاوة على ذلك فقد مكنتنا تلك المبادرات من أن نتعلم دروسا ونجد مناهج ابتكارية تساهم في رسم سياسة عامة تميل إلى التنمية والسلام.

والنتيجة المتوقعة لمجموعات النساء والشباب والسكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي هي الزيادة في طاقتها للمشاركة والتأثير في السياسات والمجالات والعمليات التي تساهم في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وبناء السلام والنهوض بالتعايش.

إن الدولة الكولومبية التي يمثلها ٢٧ كيانا عملت طيلة سنة ونصف على اتفاق الخطة من أجل إدراج المنظور الجنساني في جميع المواضيع قيد النظر بوصفه أحد المعايير الرئيسية. ونتيجة لذلك، تم تحديد المشاكل الرئيسية التي تواجه المرأة؛ والاستراتيجيات وخطوط العمل التي استحدثت كلها موجهة بصورة مباشرة نحو الفتيات والمراهقات وبالغات والمسنات من البالغات في سائر المجالات مثل التعليم والعمل والأسرة. وعلاوة على ذلك، تم التشديد على الحالة التي تواجهها النساء نتيجة العنف الذي تسبب به المجموعات المسلحة غير الشرعية والإجراءات التي لا بد للدولة من اتخاذها لضمان حماية حقوقها.

ومن هنا، اتخذت تدابير لكفالة اقتران المنظور الجنساني بأعمال في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي متضمنة في المنظور الجنساني منذ البداية. ومن المهم التركيز على حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي منذ البداية بدلا من الرد على تطورات معينة. ومن المهم التشديد على أن خطة عمل حقوق الإنسان الوطنية والقانون الإنساني الدولي هي سياسة للدولة تشمل فترة ١٥ عاما.

والاعتبار الثاني يتعلق باستحداث مجالات يمكن فيها لمساهمة المرأة أن تحدث أثرا على عملية صنع القرار الحكومي. وتحقيقا لهذه الغاية تنفذ كولومبيا مبادرة إنشاء مجالس مجتمعية للنساء على صعيد المحافظات والبلديات. وفي ذلك السياق "النساء تبني السلام والتنمية"، وهي سياسة رسمت ويجري تنفيذها على نحو مرض.

إن أعضاء هذه المجالس هم قادة من النساء اللواتي يمثلن منظمات ومجتمعات متنوعة. وغرضهن هو تحسين مشاركة المرأة، ليس من أجل توجيه المشاريع والطلبات لكي تعمل النساء على خدمة مجتمعاتهن المحلية فحسب، ولكن

في فعالية العملية. ولذلك، فإن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مسألة للنساء فحسب، بل هو مسألة للرجال بنفس القدر.

وتم إحراز تقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومع ذلك، علينا أن نعترف بأنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يلزم القيام به. وخلال المناقشة بشأن القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، عبرت عن ذلك إحدى الدول الأعضاء بصراحة بقولها إنه ليس من الجلي أن لدى جميع الدول الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وثمة حاجة إلى تلك الإرادة السياسية لتغيير الظروف العميقة الجذور التي تميز ضد النساء. وعلينا أيضا أن نظل صارمين في مكافحة الإفلات من العقاب. وغير مقبول تماما العفو عن الحالات التي تشمل الاغتصاب أو العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وعلينا أن نبقي مصممين على بذل قصارى جهدنا للتغلب على تلك التحديات بروح منفتحة وتعاونية.

وسنكون بحاجة إلى تلك الإرادة السياسية بوصفنا أطرافا فاعلة للمجتمع الدولي، أيضا. وفي ذلك الصدد، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في كفالة أن تصبح الممارسة المتبعة هي المشاركة الواسعة للنساء في عمليات السلام ومنع الأزمات وإدارتها وعمليات بعد انتهاء الصراع. وفي ذلك الصدد، فإن الخطوة الأولى هي كفالة الإدماج الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ولايات عمليات حفظ السلام وبناء السلام، فضلا عن ولايات الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين. وبناء على ذلك، من شأن الدول الأعضاء أن تحاسب الممثلين الخاصين على تنفيذ عناصر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الواردة في ولاياتهم عند تقديم تقاريرها للمجلس بالسؤال عن العمل الذي قام به الممثلون الخاصون لإدماج النساء في عمليات بناء السلام التي قادوها.

ويود وفدي أن يبرز الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع مشاركة المرأة في تحقيق السلام والأمن. وفي تجربتنا، ظل العنصر الأساسي في تطوير مبادرات وطنية هو الاعتراف بالتنوع بوصفه أساس الديمقراطية وإسهام النساء في بناء السلام والأمن والتنمية. وناشد الأمم المتحدة المحافظة على ذلك النهج وتعميقه.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن

لمثلة فنلندا.

السيدة لينتونين (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):

نرحب بهذه الجلسة السنوية للتقييم التي يعقدها مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما نرحب بحقيقة أن المجلس أدمج، بصورة متزايدة، نهجا جنسانيا في أعماله لصون السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن يدمج ذلك النهج في جميع الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

ويصبح التصدي للصراع أكثر فعالية ويتم التمهيد بصورة أفضل لتحقيق السلام والأمن المستدامين عندما تشارك النساء والرجال على حد سواء. وتجارب النساء مع الحرب تزودهن بقاعدة للمعرفة يتعين استخدامها بإشراك النساء وبمشاركتهم في منع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات، وبناء السلام، والتعمير. ويمكن للنساء اللاتي يعملن في عمليات السلام أن يتصلن بالنساء المحليات بسهولة أكبر. ومشاركة النساء في عمليات حفظ السلام يمكن أن تعمل أيضا بوصفها نموذجا إيجابيا للسكان المحليين وأن تسهم في بناء الثقة بين البعثة والمجتمع المحلي.

ومن الأهمية بمكان أن تتم توعية جميع المشاركين في العمليات بالمسائل الجنسانية وأن يفهموا الأبعاد الجنسانية للصراعات. وفي وسع ذلك أن يكفل استجابات مناسبة بصورة أكبر لاحتياجات السكان المحليين بأسرهم وأن يسهم

السيد لوين (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن النساء والسلام والأمن. كما أشكركم على إعطائي الكلمة للمشاركة في المناقشة المفتوحة.

وأود أن أشكر الوفد الصيني على ورقته المفاهيمية المفيدة للغاية (S/2008/655)، التي تركز على المشاركة المتساوية للنساء وانخراطهن الكامل في جميع جهود صون وتعزيز السلام والأمن.

إننا نعيش في عالم متغير وتدرج فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل متزايد أن تحقيق السلام المستدام يتطلب الانخراط الكامل للنساء ومشاركتهم المتساوية في تسوية الصراعات وبناء السلام فيما بعد. ويؤكد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي اتخذ قبل ثمانية أعوام، وإعلان بيجين وبرنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في عام ١٩٩٥، على العرف الذي مفاده أن السلام مرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالمساواة بين النساء والرجال.

وفي حالات الصراع المسلح، فإن النساء والفتيات من ضمن أكثر الفئات المعرضة للخطر. وحتى بعد انتهاء الحرب، يزيد تدهور الحالة الاقتصادية تعرض النساء لخطر الاتجار بهن. كما أن من المرجح أن تشهد النساء التمييز والعنف العائلي لدى عودتهن إلى قرى ومدن منشأهن. وفي ظل تلك الظروف، علينا أن نعمل معاً لإصلاح الحالة ولضمان عدم التسامح إطلاقاً إزاء العنف ضد النساء والفتيات.

وميانمار تؤيد تأييداً تاماً سياسة عدم التسامح إطلاقاً. وعلى مر التاريخ، تمتعت النساء دوماً بمكانة خاصة في الأسرة والمجتمع. وتعكس تقاليدنا وثقافتنا وقيمنا جهودنا لتعزيز المساواة بين الجنسين. كما أن الحكومات المتعاقبة

ويلزم أن نتكاتف وأن نعمل على مختلف المستويات. ويلزمنا أن نبدأ عملنا في أوطاننا وأن ننظر في العمل الذي يمكننا القيام به لإشراك المزيد من النساء وإدراج منظور جنساني في منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات وبناء السلام. ويمكن أن يشكل وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) طريقاً للمضي قدماً في ذلك الاتجاه.

واعتمدت فنلندا خطة عملها الوطنية في أيلول/سبتمبر. وتعمل خطة العمل الوطنية بوصفها تذكيرة مفيدة بالعمل الذي يمكننا القيام به بصورة أفضل. وعلى سبيل المثال، تركز فنلندا المزيد من الاهتمام على المساواة بين الجنسين في التعيين للإدارة المدنية والعسكرية للأزمات. ونسعى سعياً جاداً لزيادة عدد النساء المشاركات في إدارة الأزمات وتتعهد بدعم النساء المرشحات للمناصب القيادية للعمليات.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن المبدأ التوجيهي في خطة العمل الوطنية يتمثل في أنه ينبغي ألا ينظر إلى النساء بوصفهن ضحايا، بل بوصفهن عوامل لبناء القدرات، وفي أغلب الأحيان، بوصفهن قوة دافعة، لبناء الأمن العالمي. ولنسترشد جميعاً في أعمالنا بالعبارات الحكيمية التي قالها الأمين العام خلال مناقشة المجلس بشأن القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في حزيران/يونيه:

”ويإنشاء ثقافة تعاقب على أعمال العنف وترفع النساء إلى دورهن المستحق، يمكننا أن نرسي الأساس لتحقيق الاستقرار الدائم، حيث لا تكون النساء ضحايا للعنف بل عوامل فعالة للسلام“.

(S/PV.5916، صفحة ٦)

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السياسية مطلوبة لتحويل المكاسب الصغيرة التي تحققت إلى خطوات كبيرة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد نسينغمانا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بهذه الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، ويود الإعراب عن تقديرنا لوفد جمهورية الصين الشعبية لعقدتها. ونحن نشكر أيضا الأمين العام على تقريره (S/2008/622) عن المرأة والسلام والأمن، الذي يقدم تقييما لحالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتحديات المتبقية.

أود أيضا أن أشكر المستشارة الخاصة للأمين العام، السيدة راشيل مايانيا؛ ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد آلان لوروي؛ والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، السيدة إينيس ألبردي؛ والسيدة سارة تايلور، منسقة فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، على مداخلتهم المثمرة والشاملة حول الوضع الحالي للمرأة في ما يتعلق بالسلام والأمن.

لقد شهدت الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ بعضا من أكثر أعمال العنف اللاإنسانية الموجهة ضد النساء والفتيات واستخدام العنف الجنسي كتكتيك للإبادة الجماعية. وتتعايش الناجيات من تلك الإبادة الجماعية مع عواقب تلك الجرائم بعد مضي حوالي ١٥ سنة. إن مرتكبي جرائم الكراهية تلك، أي القوات المسلحة الرواندية سابقا وقوات انتراهاموي، والمعروفة الآن باسم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، كانوا سببا أساسيا لانعدام الأمن الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى منذ عام ١٩٩٤، وما زالوا يشكلون عاملا كبيرا في الوضع الحالي في الجزء الشرقي من

سعت لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية. وأنشئت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في ميانمار في عام ١٩٩٦ بغية تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين. وفيما بعد، تم تشكيل اتحاد شؤون المرأة في ميانمار في عام ٢٠٠٣ لحماية النساء من التمييز ولكفالة تمتعهن الكامل بحقوقهن.

وتشارك ميانمار الرأي القائل إن أفضل طريقة لحماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، في الصراعات المسلحة هو منع نشوب تلك الصراعات. وشهد بلدي بصورة مباشرة التأثير المدمر للتمرد. وقبل وقت قصير، وبسبب سياسة المصالحة الوطنية لحكومة بلدي، خرجنا من تحت السحابة السوداء لحالة الصراع. وانتهى عمليا التمرد الذي خرب البلد لفترة أربعة عقود، نظرا لأن ١٧ من جماعات التمرد الرئيسية البالغ عددها ١٨ عادت إلى حظيرة الشرعية. واليوم، لم يبق خارجا على القانون سوى فلول جماعة التمرد الأخيرة والجماعات المسلحة التي تتاجر بالمخدرات. والآن يسود السلام والاستقرار في جميع أنحاء ميانمار تقريبا. وأسفر ذلك عن تحسن كبير في الحياة اليومية للسكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال.

وينضم وفدي إلى المجتمع الدولي في إدانته للاعتداء الجنسي وأشكال العنف الأخرى المرتكبة ضد المدنيين خلال الصراعات المسلحة، وخاصة ضد النساء والفتيات. علينا العمل معا لمنع ذلك.

لقد ساهم تضافر جهود بلداننا ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني خلال السنوات الثماني الماضية في تغيير أوضاع النساء في العديد من حالات الصراع وما بعد الصراع، إلى حد ما. وسوف تكون الإرادة والمصادر

الأمن. وفي ذلك الصدد، فإن المكتب المعني بالمسائل الجنسانية في قيادة قوات الدفاع الرواندية استنبط برامج تدريبية بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لرفع الوعي بالعنف القائم على أساس نوع الجنس والعنف ضد المرأة ضمن القوات المسلحة.

والوعي بكيفية الاستجابة للعنف القائم على أساس نوع الجنس والعنف ضد المرأة والتدريب عليه معممين الآن في مناهج جميع مدارس رواندا العسكرية ومؤسساتها التدريبية وهما جزء لا يتجزأ من تحضير جميع كتائب قوات الدفاع الرواندية للاستعداد لبعثات حفظ السلام في الخارج. ومشاركة النساء من الشرطة الرواندية في بعثات حفظ السلام في السودان قد ساهمت في زيادة الوعي بين السكان دعماً لبعثاتهم.

ونحن نرحب بتقرير الأمين العام الداعي إلى زيادة الموارد والدعم للحكومات التي تعاني من حالات الصراع أو ما بعد الصراع، من أجل كفاءة زيادة مشاركة المرأة في صون السلام وتعزيزه. ونحن نتطلع أيضاً إلى إنشاء وحدة تعنى بالمسائل الجنسانية تابعة للأمم المتحدة تكون معززة وموحدة.

ولذلك، فإن حكومتي تكرر دعمها لمواصلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، وستبقى مناصراً قويا لمشاركة المرأة في جميع أوجه الحكم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطى الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد ستاور (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن تقديري لورقة المفاهيم البناءة جدا (S/2008/655) المقدمة لمناقشة مجلس الأمن المفتوحة

جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتواصل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات عديدة أخرى لحقوق الإنسان في منطقة البحيرات الكبرى.

ويقدم العديد من الاتفاقات والصكوك الإقليمية الدولية آليات محمودة للتعامل مع التهديد الذي تمثله القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ولكن هناك القليل من المحاولات، إن كانت هناك محاولات أصلاً، لترجمة تلك الصكوك إلى عمل. ومن الضروري أن تنفذ تلك الاتفاقات بسرعة لتوفير حل مستدام للمشكلة التي لا تزال تهدد المرأة في منطقة البحيرات الكبرى.

إن المشاركة المتكافئة للمرأة في تعزيز السلام والأمن في حالي الصراع وما بعده جزء لا يتجزأ من أية عملية لحفظ السلام أو صنع السلام أو بناء السلام. وفي ذلك السياق، وضعت حكومتي نصب أعينها كفاءة أن تكون المرأة محورية في الحكم السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأمتنا. وتشغل المرأة اليوم نسبة ٥٦ في المائة من مقاعد البرلمان؛ وترأس وزارات الخارجية والإعلام والتعليم، ضمن وزارات أخرى؛ وترأس قوة الشرطة وتشارك في بعثات حفظ السلام؛ وتشغل مناصب قيادية في القوات المسلحة.

وتظهر مشاركة المرأة في صون السلام وتعزيزه بادية للعيان من خلال الإرادة السياسية الخالصة فحسب. وقد أوضحت حكومة رواندا بجلاء أن الحكم دون مشاركة ما يزيد على نصف الشعب ليس حكماً.

ورواندا من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولها مصلحة مباشرة في منع العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح. ولذلك، فإن قوات الدفاع الرواندية تعتبر العنف القائم على أساس نوع الجنس والعنف ضد المرأة من العناصر الرئيسية التي تهدد

الصراعات العنيفة وفي حالات ما بعد الصراع. واستخدام العنف القائم على نوع الجنس، الذي غالبا ما يكون منهجيا، بوصفه استراتيجية حربية، والإفلات من العقاب من جانب المخالفين وغياب العدالة الجنسانية، إنما هي تحديات يجب التصدي لها على نحو عاجل.

وقد شهدنا حتى الآن تركيزا دوليا محدودا على حماية المرأة كضحية وتركيزا أقل على حقها في المشاركة وعلى موارد المحتملة، وكان يجب أن يكون كل ذلك في محور اهتمامنا. وعلينا أن نغير هذا الوضع.

إن المساهمات المحتملة للمرأة في منع الصراعات وحلها، وفي بناء السلام وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع مسألة لا يمكن المبالغة في أهميتها. وبالتالي فإن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يكتسي أهمية بالغة. وقد انقضت ثماني سنوات منذ دعا المجلس إلى مشاركة المرأة المتكافئة والكاملة في جميع الجهود المبذولة لصون وتعزيز السلام والأمن. ومنذ ذلك الوقت كرر مجلس الأمن كثيرا تأكيد حاجة منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء وجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، إلى تعزيز المشاركة على قدم المساواة من جانب المرأة.

الأمر المهم، في نهاية المطاف، هو النتائج. أين نحن الآن بعد ثماني سنوات؟ وهل عززنا بالفعل مشاركة المرأة في حل الصراعات وبناء السلام؟ والجواب السريع هو أننا في حقيقة الأمر لا نعلم. والبيانات المرصودة ما زالت غير متاحة. ولكننا نعلم أننا ما زلنا نواجه تحديا صعبا.

وقد كانت الدانمرك من أول البلدان التي وضعت خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد جرى الآن تنقيح تلك الخطة من خلال نهج جامع لكل مكونات الحكومة وبمشاركة شاملة من كل مشارب المجتمع الدانمركي. وهدف الخطة الأول هو تحقيق مشاركة

هذه. من المهم جدا أن يركز مجلس الأمن على مشاركة المرأة المتكافئة واشتراكها الكامل في جميع جهود صون السلام والأمن وتعزيزهما، الذي يشكل بالطبع التوجه الرئيسي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن التقرير الأخير للأمم المتحدة العام (S/2008/622) يشير إلى أنه قد أحرز تقدم في إدماج المنظور الجنساني في السياسات الوطنية، ورفع الوعي، ووضع أدوات برنامجية وتحسين مشاركة المرأة في منع الصراع، وعمليات السلام، وبناء السلام، وعمليات حفظ السلام، وإصلاح قطاع الأمن، وفي مكافحة العنف الجنسي.

وهذا التقدم إيجابي، ولكن تقرير الأمين العام قد أكد أيضا وجود فجوات مؤسسية وتنظيمية وتحديات في تنفيذ القرار. ويورد التقرير تقييما محددا بشأن حماية المرأة، خاصة من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ويلاحظ التقرير أنه على الرغم من جهود الأمم المتحدة، فإن العنف ضد النساء مستمر، وأن هناك حاجة ملحة إلى زيادة الجهود لمحكمة المرتكبين.

ويشير التقرير أيضا إلى المناقشة العامة في حزيران/يونيه على المستوى الوزاري بشأن المرأة والسلام والأمن التي تركزت على العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح. واعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الذي شدد فيه على أن العنف الجنسي المستخدم بوصفه تكتيكا حربيا من شأنه أن يؤجج حالات الصراع المسلح. وهو يطالب جميع الأطراف بأن تقوم على الفور بحماية المدنيين من جميع أشكال العنف الجنسي ويؤكد عزم المجلس على النظر في فرض جزاءات موجهة ضد مرتكبي تلك الأعمال.

وكانت الدانمرك من مقدمي ذلك القرار. وتتعرض النساء والفتيات بصفة خاصة إلى الاعتداءات الجنسية خلال

والاتحاد الأفريقي لا يقف من ذلك موقف اللامبالاة، وقد طور عددا كبيرا من الصكوك السياسية والقانونية بشأن حماية وتمكين المرأة. وتستفيد هذه الجهود حاليا من تنسيق أفضل من أجل تنفيذها الفعال. ويعمل الاتحاد، في جملة أمور أخرى، على إعداد مشروع لإعادة تأهيل الفتيات الجنديات منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، من خلال التركيز على الحالة الخاصة ببلدان منطقة البحيرات الكبرى.

وفي هذا العام، أصبح عدم التسامح المطلق مع حالات العنف والاعتصاب والتعصب لنوع الجنس والإساءة للمرأة الشعار لدى الاتحاد الأفريقي في إطار سياسته الاستراتيجية بشأن نوع الجنس على أساس احترام الكرامة الإنسانية. ويجري توجيه تركيز خاص على الجزاءات ضد مرتكبي تلك الأعمال. ومن بين المبادرات الأخرى، تم إعداد دليل تدريبي لحفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي من أجل توعيتهم بحقوق الإنسان. وإذا أنتقل إلى موضوع السلام والأمن بواسطة المرأة، فإن الاتحاد الأفريقي يسعى إلى تعزيز دور المرأة في عمليات السلام، وخاصة في البلدان الواقعة في صراع والبلدان الخارجة من صراع. وكان الاتحاد محقا عندما أنشأ لجنة المرأة الأفريقية المعنية بالسلام والتنمية، وهي هيئة استشارية نشطة في الدعوة في مجال حقوق الإنسان للمرأة. كما أن الاتحاد يقوم بالتحضير لمؤتمر، من المقرر أن يعقد في عام ٢٠٠٩، بشأن دور المرأة في إعادة البناء والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع.

وفيما يتعلق بالسلام والأمن مع المرأة، فإن السلام والأمن المستدامين يتطلبان عمل الرجل والمرأة جنبا إلى جنب ومساهمة متوازنة من جميع الجهات صاحبة المصلحة في المجتمع. وهيكل السلم والأمن القاري في الاتحاد الأفريقي، الذي أصبح عاملا في عام ٢٠٠٤، هو الأساس لكل الإجراءات في ميدان السلام والأمن. وتكمن التحديات الماثلة في تعميم المنظور الجنساني في هياكل مثل مجلس السلام

معززة وأكثر نشاطا للمرأة في بناء السلام على المستويين الدولي والمحلي.

إننا نؤمن بقوة - ومختلف الدراسات دعمت هذه الفكرة - بأن السلام المستدام يتطلب المشاركة الفعالة للمرأة على جميع المستويات. ومما لا شك فيه أن الخطط الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سيسهم في صياغة حلول معززة للتحديات التي نواجهها.

في الختام، أود التشديد على أننا - نحن جميعا - يقع علينا واجب المضي بسرعة أكبر لتعزيز وحماية حق المرأة في المشاركة في تحديد صيغة الإجراءات المؤدية إلى سلام عادل. وتتطلع الدانمرك إلى مواصلة التعاون فيما بين جميع أعضاء المجلس للقيام بذلك الواجب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

السيدة راتسيفاندريهمانانا (تكلمت بالفرنسية):

إن المرأة بحكم جوهرها هي مصدر الحياة وبالتالي مصدر السلام. والمرأة بطبيعتها، تتحلى بالحنان والروح الإنسانية والحساسية. وهي تكمد من أجل السلام، وتنجب في ألم مبرح، وهي تستحق السلام.

ومن خلال إتاحة منصة لمناقشة موضوع عزيز على قلب الاتحاد الأفريقي، فإنكم، سيدي الرئيس، نلتهم كل تقديرنا ودعمنا. كما أننا نعرب عن امتناننا لجميع أعضاء المجلس الآخرين وكل من دافعوا عن السلام والأمن من أجل المرأة وبواسطة المرأة ومعها. وأود أن أوجه تحية خاصة للمساهمة القيمة لكل من شقيقي الحاضرتين هنا، راشيل ميانجا وإنيس البيردى.

فيما يتعلق بالسلام والأمن من أجل المرأة في أفريقيا، فإن المرأة هي أول ضحايا الحرب والصراع والعنف والاعتصاب والزواج بالإكراه والعبودية والاتجار بالبشر.

وكان من دواعي الشرف العظيم أن نشهد تزايد مساهمات المرأة في عمليات السلام الأخيرة في أفريقيا، مثل موزامبيق وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، بالإضافة إلى الجهود الجارية لتحقيق السلام والأمن الدائمين في السودان والصومال. ولكن لا بد لي من التأكيد على ضرورة تعزيز هذه المشاركة النسائية في تلك العمليات.

إن جهود المجتمع الدولي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) حققت بالفعل فهما أعمق لمركزية المنظور الجنساني في صون السلم والأمن الدوليين.

إن التحديات المحددة التي تتصدى لها المرأة في حالات الصراع المسلح والعبودية الجنسية معروفة جدا الآن ولا يمكن السكوت عنها. ويجب علينا أن نتخذ إجراءات ملموسة لضمان إدماج المعارف المكتسبة حتى الآن إدماجا كليا في إطار التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونغنا.

السيدة يوتويكامانو (تونغا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ وهي بابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وجزر سليمان وجمهورية جزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وناورو وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبلدي مملكة تونغنا.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنتكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم القوية في عقد هذه المناقشة المفتوحة حول موضوع المرأة والسلام والأمن. ونرحب أيضا بتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2008/622).

والأمن، وفريق الحكماء، ونظام الإنذار المبكر القاري والقوة الأفريقية الاحتياطية.

إن مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والآلية الإقليمية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها التي تم الانتهاء من إعدادها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ستصن، في جملة أمور أخرى، على اتساق الإجراءات من أجل السلام والأمن في القارة. كما أن الاتحاد الأفريقي لديه مجموعة من الصكوك الأخرى، بما فيها بروتوكول العهد الأفريقي الخاص بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب وحقوق المرأة في أفريقيا، وإطار إعادة البناء والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع الذي، اعتمد في عام ٢٠٠٦، ويبرز الجانب الجنساني.

(تكلمت بالانكليزية)

والاتحاد الأفريقي يرحب بتقرير الأمين العام (S/2008/622). ويكرر تأكيد الدعم للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) ويدعو إلى تنفيذهما الفعال في أفريقيا من خلال تعميم المنظور الجنساني في سياسات وبرامج وأنشطة السلام. ويدعو الاتحاد الأفريقي أيضا إلى استخدام مبادئ متفق عليها دوليا مثل مبادئ باريس التوجيهية كأساس للتدخل في أفريقيا، الذي ينبغي أن يتضمن تدابير لمنع الاعتداء الجنسي والتمييز ضد المرأة وتعزيز مركزها المتساوي في المجتمع.

كما أن الاتحاد الأفريقي يسعى إلى تعبئة القيادات النسائية للمشاركة في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات، وفي جهود الوساطة السلمية وفي شغل منصب المبعوث الخاص. ويسعى الاتحاد الأفريقي إلى العمل مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن تدابير التصدي لكل أشكال التمييز ضد المرأة التي ترتكب بشتى الطرق مثل الاتجار بالبشر وعمالة الأطفال والدعارة والتحرش.

ويجب علينا التأكد من أنهم قادرون على ممارسة حقوقهم في المشاركة الكاملة في إعادة بناء مجتمعاتهم المحلية.

ونود أن نسلط الضوء على أربع نقاط فيما يتعلق بتعزيز تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

أولا، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة تيسير تقديم الدعم لتشجيع مشاركة المرأة في المهام التنظيمية والتنفيذية لحفظ السلام. ويجب إدماج منظور نوع الجنس في الجهود الرئيسية الرامية إلى حفظ السلام لضمان معالجة الشواغل المتعلقة بالنساء والأطفال معالجة وافية.

ثانيا، نؤيد مفهوم إنشاء وحدة للقضايا الجنسانية في إدارة الشؤون السياسية، لأن هذه الإدارة تؤدي دورا فعالا في مفاوضات السلام وتدير البعثات السياسية في حالات تخص بلدانا بعينها. وينبغي لوحدة القضايا الجنسانية أن تعمل عن كثب مع نقاط الاتصال الأخرى المعنية بالقضايا الجنسانية في الأمم المتحدة لتقديم الخبرة الفنية والدعم للبعثات في الميدان.

ثالثا، نشجع على مشاركة المرأة مشاركة كاملة وموضوعية في جميع مراحل صنع القرارات المتعلقة بالسلام والأمن، ولا سيما في عمليات المفاوضات ومحادثات السلام في حالات ما بعد الصراع.

رابعا، تشجيع مزيد من الجهود الرامية إلى دعم إدراج المسائل المتعلقة بالمرأة في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة توطين المجتمعات المحلية. إن للنساء والأطفال احتياجات ومواطن ضعف محددة، وبالتالي فإنهم جديرون بالاهتمام.

في حزيران/يونيه من هذا العام، عقد المجلس مناقشة مواضيعية مفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن: العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح. وانضمنا إلى الوفود الأخرى في دعم عمل المجلس في ذلك المجال. وقد أشرنا أيضا

الشواغل الأمنية المتعلقة بالنساء والأطفال في حالات الأزمات والصراعات يجب أن تعالج. فغياب القانون في كثير من حالات ما بعد الصراع يجعل النساء والأطفال معرضين للخطر جسديا ونفسيا. ونظرا لتزايد عدد المدنيين من المقاتلين، لم يعد الفرق بين الجندي بالمعنى التقليدي وأحد المدنيين في القتال واضحا جدا.

ويمثل تزايد اشتراك المدنيين في أعمال العنف تهديدا كبيرا جدا لأمن النساء والأطفال. فالمجتمعات المحلية التي كان بالإمكان التعويل عليها سابقا في تقديم الدعم في أوقات الحرب لم تعد آمنة حيث أن عددا متزايدا من أفراد هذه المجتمعات المحلية يشاركون في القتال. وهذا في الواقع، يعني أنه لم يعد يوسع النساء والأطفال الاعتماد على شبكة الأمان التي كانت موجودة في السابق، وهذا الوضع يزداد تفاقما في حالات ما بعد الصراع بسبب صعوبة إعادة إدماج المدنيين من المقاتلين في المجتمع. فالعديد من المدنيين المقاتلين ترفضهم مجتمعاتهم المحلية بسبب الفظائع التي ارتكبوها أثناء الحرب، بغض النظر عما إذا كانوا قد ارتكبوها بمحض إرادتهم أو أجبرهم الجيش عليها.

وينجم عن ذلك قصم ظهر المجتمع وإلحاق الضرر به، وفي كثير من الحالات، قد يبدو أن المشاعر التي لا يمكن تغييرها من كراهية واستياء وخوف وريبة تصبح عقبات حقيقية أمام عملية إعادة الإدماج وإعادة بناء المجتمعات المحلية. وكلما تأخرت هذه العملية، ازداد عدد من يعاني من النساء والأطفال بسبب الافتقار إلى القيادة وتزايد الخروج على القانون في الحالة المعنية.

لذا، نود أن نحث الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على العمل معا لمعالجة مسألة مشاركة المرأة في محادثات السلام وعمليات العدالة وجهود حفظ السلام. وغالبا ما تُهمل النساء والأطفال وتنتهك حقوقهم في أوقات الحرب

الصمت أو لم تسمع أصواتهنّ خلال مسيرة المجتمع الدولي الطويلة نحو السلام والازدهار. وبوصف القرار أول صك يعترف بالدور الحيوي الذي تؤديه المرأة في إرساء السلام والأمن، فإنه أبرز أيضا ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة. والآن، ونحن في حضم تقييم التقدم الذي أحرزناه، فإن ما يشجعنا ويدفعنا إلى معالجة أوجه القصور في تنفيذ القرار هو الإنجازات التي تحققت.

وعلى الرغم من التقدم الواضح، لا يزال عدد ضخم من النساء يعاني من الظلم النابع من إجراءات بناء السلام التي لم تستفد بعد من المثل العليا لتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين. فالكثير من النساء يجدن أنفسهن وقد انجرفن بشكل سلب مع عملية السلام بدلا من المشاركة النشطة في الحوار ورسم السياسات.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن تحقيق السلام المستدام بدون إعطاء المرأة ملكية تولى زمام الأمور الخاصة بالنهوض بأمنها. ومشاركة المرأة الكاملة في عمليات حفظ السلام في الميدان ستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق تقدم ملموس نحو مراعاة الفوارق بين الجنسين. والحقيقة أنه لا يزال يوجد نقص في مشاركة المرأة في جميع جوانب عملية السلام، من المفاوضات الرسمية إلى الحالات الموجودة في الميدان. وأحد الطرق لمعالجة المسألة هو تمكين الدول الأعضاء من خلال توفير إطار واضح لمراسيم ترشيح النساء للمشاركة المنهجية، بما في ذلك شغل المناصب الرفيعة المستوى.

ويكفل وجود المرأة في جميع مراتب بنية عملية السلام إدماج المسائل الجنسانية وتناولها في مراحل متعددة من حفظ السلام والأمن. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تتخطى سياق فرادى الدول الأعضاء وأن تدعم بنشاط المشاركة الكاملة للمرأة في عملية السلام وإدماجها في إجراءات صنع القرار فيها.

باستمرار إلى الصلة بين الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ وما تتركه الآثار الأمنية من وطأة على الأمن الجسدي للنساء والأطفال. ونود أن نؤكد مجددا أن من الأهمية بمكان النظر في الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ، وكيف يمكن أن تؤثر على أشد الفئات ضعفا بين السكان. إن تغير المناخ مسألة تشمل عدة قطاعات ولها آثار واسعة النطاق تتجاوز عالم التنمية.

ونحيط علما بالمؤتمر الذي عُقد في الفلبين الشهر الماضي ونجح في استرعاء الانتباه اللازم إلى الصلة بين المسائل الجنسانية وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. واعتمد المؤتمر أيضا إعلانا أعرب من خلاله عن قلقه إزاء الافتقار إلى الوعي في كثير من البلدان بهذه المسائل وما لها من آثار على النساء.

ونحث المجتمع الدولي على الانضمام إلى جهودنا الرامية إلى التسليم بالآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ وما لتلك الآثار من تبعات على أمن النساء والأطفال ورفاههم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، على تناولكم لهذا البند الهام جدا في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

يمثل عام ٢٠٠٠ معلما هاما على طريق النهوض بمشاركة المرأة في عملية بناء السلام حيث اتخذ القرار التاريخي بشأن المرأة والسلام والأمن. لقد مضت ثماني سنوات على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لإسماع صوت العدد الذي لا يُحصى من النساء واللواتي لولا ذلك لالتزمن

تدابير ملموسة لتحقيق ذلك الهدف خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

وقد انصبت مناقشتنا على مشاركة المرأة بصورة كاملة في عمليات السلام باعتبارها طرفا فاعلا منخرطا. غير أنه لا يسعنا إلا أن نتذكر الحالة المأساوية للنساء ضحايا الصراع. وعلى نحو خاص، يجب أن يصبح العنف ضد النساء في حالات ما بعد الصراع شيئا من الماضي. وينبغي أن تستهدف الجزاءات مرتكبيه بصورة مباشرة، وأن يتم إنهاء أي شكل من أشكال التغاضي أو الإفلات من العقاب. وفي ذلك السياق، ينبغي تنفيذ القرار الأخير (١٨٢٠) (٢٠٠٨) بصورة فعالة وجوهرية.

ويود وفدي أن يعرب عن التزامه بتحقيق نتائج ملموسة سعيا إلى مشاركة فعالة للمرأة في صون السلم والأمن الدوليين. والمرأة في آخر المطاف هي المحرك الذي يدفع السلام والأمن في أي دولة من الدول إلى الأمام. ونأمل أن حوارات مفتوحة مثل هذا الحوار، والإجراءات الملموسة اللاحقة استنادا إلى مداولاتنا، ستفضي إلى مواصلة تعزيز الدور الحاسم للمرأة في عملية بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالصينية): في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بتنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المتعلقين بالمرأة والسلام والأمن بشكل كامل وفعال، ويشير إلى بيانات رئيسه ذات الصلة.

”ويحيط مجلس الأمن علما بتقرير الأمين العام عن ”المرأة والسلام والأمن“ (S/2008/622).

”ولا يزال مجلس الأمن يساوره القلق إزاء نقص تمثيل المرأة في جميع مراحل عملية السلام وفي

أما بخصوص الجهود التي يتعين على منظومة الأمم المتحدة تعزيزها فالأول يتعلق بكفالة تمثيل كاف للمرأة في أعلى مستويات القيادة لحفظ السلام في الأمم المتحدة. فغياها واضح جدا في مجالات صنع السياسات الهامة جدا حيث توضع خطط الأمم المتحدة التي تؤثر مباشرة على المرأة دون المشاركة الكاملة لها في رسمها.

وفي ذلك الصدد، نرحب بتعيين الأمين العام مؤخرا نساء في مناصب رفيعة في إدارة الدعم الميداني وفي بعثات حفظ السلام الميدانية، مثل وكيلة الأمين العام لإدارة الدعم الميداني والممثلة الخاصة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ونائبات الممثلين الخاصين في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وتشاد. ونود أن نشجع منظومة الأمم المتحدة على زيادة عدد النساء في المناصب القيادية في المقر وعلى المستوى الميداني.

ثانيا، ينبغي أن يولي مجلس الأمن اهتماما خاصا لأي اقتراح يتعلق بحفظ السلام لكفالة إدماج المرأة والعناصر الجنسانية في صلب حيثياته. وقد ينظر مجلس الأمن أيضا في إمكانية إنشاء هيئة إجرائية منفصلة تركز لإدماج العناصر الجنسانية في جهود تعزيز السلام والأمن، بغية جعل مشاركة المرأة في عملية بناء السلام مسألة موحدة.

وتمس الحاجة أيضا إلى تعزيز إدارة الشؤون السياسية، من خلال تزويدها بالموارد البشرية الكافية، التي تضطلع بدور حاسم في مفاوضات السلام وكفالة إشراك المرأة. والنقطة الأخيرة التي نود أن نثيرها بشأن منظومة الأمم المتحدة هي إيجاد كيان أقوى يُعنى بالمسائل الجنسانية ويكون مجهزا على نحو كامل ليصبح آلية فعالة لدعم تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). ونتطلع إلى اتخاذ

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على مدى العام القادم يتضمن معلومات عن آثار الصراع المسلح على النساء والفتيات في الحالات المعروضة على المجلس، وعن العقبات والتحديات التي تعوق النهوض بمشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها وفي بناء السلام، وتوصيات لمعالجة هذه المشاكل، وأن يقدم ذلك التقرير إلى مجلس الأمن بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2008/39.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥.

بناء السلام، ويعترف بالحاجة إلى تسهيل مشاركة المرأة الكاملة والفعالة في هذه المجالات، نظرا للدور الحيوي الذي تقوم به المرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها وفي بناء السلام.

”ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية على اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها وفي بناء السلام، وتعزيز دورها كصانعة قرار في هذه المجالات. ويطلب المجلس إلى الأمين العام تعيين مزيد من النساء لبذل المساعي الحميدة باسمه، لا سيما في وظيفتي الممثل الخاص والمبعوث الخاص.“

”ويدين مجلس الأمن بشدة جميع انتهاكات القانون الدولي المرتكبة ضد النساء والفتيات خلال الصراعات المسلحة وبعدها، ويحث جميع الأطراف على الكف بشكل تام وفورا عن ارتكاب هذه الأعمال، كما يحث الدول الأعضاء على تقديم مرتكبي هذا النوع من الجرائم إلى العدالة.“